

المملكة المصرية

وثائق سياسية

خاصة بالمحادثات التي دارت بين حضرة صاحب الدولة عبد الحالق ثروت باشا
رئيس مجلس الوزراء ، وحضرة صاحب السعادة السير أوستن تشميرلن وزير خارجية
بريطانيا العظمى ، تمهيدا لوضع أسس لمفاوضات رسمية ترمي لعقد معاهدة تحالف
وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر

المملكة المصرية

وثائق سياسية

خاصة بالمحادثات التي دارت بين حضرة صاحب الدولة عبد الحالق ثروت باشا
رئيس مجلس الوزراء ، وحضرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية
بريطانيا العظمى ، تمهيدا لوضع أسس لمفاوضات رسمية ترمي لعقد معاهدة تحالف
وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر

فهرست

صفحة

بيان حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا... (هـ) ... الوثائق :

- ١ - المشروع المصرى ... ١
- ٢ - المشروع البريطانى ... ٣
- ٣ - ملاحظات عامة على المشروع البريطانى، مقدمة من مصر ... ٧
- ٤ - كتاب السير أوسن تشمبرلين من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا قبل ممارسته لعهده في أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٧ ... ١٦
- ٥ - مشروع مذكرة أول من وزارة خارجية بريطانيا العظمى الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في اصلاح نظام الامتيازات ... ١٧
- ٦ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة خارجية بريطانيا العظمى الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في اصلاح نظام الامتيازات ... ١٩
- ٧ - رسالة السير أوسن تشمبرلين المؤرخة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٧ بإبلاغ المشروع التالى ... ٢١
- ٨ - المشروع التالى ... ٢٣
- ٩ - استيفاضات عما تقتضيه الحكومتان المتعاقدتان بعض عبارات مشروع المعاهدة ، مقدمة من مصر ... ٢٦
- ١٠ - رسالة تفرافية من السير أوسن تشمبرلين الى اللورد لويد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بتسلم صورة منها الى دولة ثروت باشا ... ٢٩
- ١١ - رسالة السير أوسن تشمبرلين الأول الى دولة ثروت باشا تمهيدا للاجابة على الاستيفاضات ... ٣٠
- ١٢ - الرد البريطانى الأول على الاستيفاضات المصرية ... ٣١
- ١٢ - المتكلمان المتبادلان بين دولة ثروت باشا واللورد لويد في ٢٦ و ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨ في شأن الاشارة الى توقيع المعاهدة مكررة ... ٣٢
- ١٣ - الاجابة المصرية على الرد البريطانى الأول ... ٣٣
- ١٤ - الاقتراح العلبى في شأن الرئيس والأمن العام ... ٣٤
- ١٥ - الاقتراح البريطانى بشأن العلبان في متعلقة القتال ... ٣٥
- ١٦ - الرد البريطانى على الاجابة المصرية (١٣) فيما يتعلق بالمادة الرابعة من المعاهدة ... ٣٦
- ١٧ - رسالة السير أوسن تشمبرلين الثانية الى دولة ثروت باشا ... ٣٧
- ١٨ - رد دولة ثروت باشا على رسالتى السير أوسن تشمبرلين ... ٣٨
- ١٩ - مذكرة عن مسألة الضباط البريطانيين المستخدمين بالجيش المصرى ... ٤٠
- ٢٠ - مذكرة عن المواطنين البريطانيين في الرئيس والأمن العام ... ٤١
- ٢١ - رسالة السير أوسن تشمبرلين الثالثة الى دولة ثروت باشا ... ٤٣
- ٢٢ - كتاب بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٨ من دولة ثروت باشا الى اللورد لويد بتلخيص وجهة نظر زملائه ... ٤٤
- ٢٣ - كتاب بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٨ من دولة ثروت باشا الى اللورد لويد تختص به المحادثات ... ٤٥

بيان حفرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

بيان حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

ان المحادثات التي دارت بيني وبين معادة السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية لأجل الوصول الى اتفاق يصلح أساسا لمفاوضات رسمية يكون الغرض منها عقد معاهدة تحالف وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر ، قد مرت بأدوار ثلاثة : أما الدور الأول ، وهو الذي كانت ثمرته تبادل مشروعات ، فقد جرى أثناء زيارة ملكة المعظم لانيجترا أى من ٤ الى ٣١ يولييه سنة ١٩٢٧ ؛ كذلك جرى الدور الثاني بلوندره في خلال المدة القصيرة التي أقنتها فيها عقب زيارة جلالة لمدينة بروكسيل مباشرة وفي غضون هذه المدة كانت أهم المناقشات فيما اقترحه كلا الطرفين ؛ وجرى الدور الثالث في القاهرة وكان أهم أغراضه تبادل الرأى تمة للأحداث السابقة وسعيها الى تحديد مرمى بعض نصوص المعاهدة وقد بدأ هذا التبادل شفهيًا ثم عاد كتابيا وكان الوسيط فيه نظامه للورد لويذ المندوب السامى لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في مصر .

ولقد بدأ لي أن زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك لانيجترا فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليز ولا سيما رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، تمة بأن هذا الاتصال الشخصي لا بد عائد بالفائدة على مصر بما يؤدي اليه من زيادة فهم كل منا حالة الآخر وكنت حريصا بوجه خاص على ازالة ما علق بأذهانهم من الأثر الذي تركته الحوادث الأخيرة ولا سيما حادث شهر يونيو بشأن الجيش ، ذلك الحادث الذي حدا بهم الى اتخاذ تدابير — من مثل ارسال مدرعات الى الاسكندرية — لم تكن في نظرنا تتفق مع رغبتنا الصداقة في أن تكون علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ودية أولئتناسب مع الأسباب التي أدت الى تلك الأزمة . وقد كان للقاءة التي لقيتها ملكة المعظم من حضرة صاحب الجلالة البريطانية ومن الجمهور الانجليزى بوجه عام في جميع المدن التي زارها ما شد من عزى وسهل من مهمتي . لذلك اجتمعت للمرة الأولى في وزارة الخارجية البريطانية بالسير أوستن تشمبرلين اجتماعا طويلا ، أعربت لسعادته فيه قبل كل شيء عما خالج فؤاد جلالة من عظيم الرضا والارتياح وما تركته في نفسه من جميل الأثر مظاهر الخفاوة الودية التي لقيها جلالة من حضرة صاحب الجلالة البريطانية والترحاب من جميع طبقات الشعب بحماسة وطواعية نفس بالفتن ، مما سرنا أن نرى فيه اشارة ناطقة بالمطف على مصر . وكان لمبارات الارتياح والشكر التي ألقيتها لسعادته أجل الوقع في نفسه . وقد أعرب لي السير تشمبرلين من جانبه عما تكنه الأمة البريطانية من حسن الاستعداد نحو الشعب المصرى وأكدي أن موقفه كان على الدوام منطبقا بمامل الصداقة نحو مصر وأسهب كثيرا في هذا الباب وتني أن تجد بريطانيا العظمى ما يشجعها على مواصلة السير في هذا الطريق . فأكدت لسعادته أن الشعب المصرى يضم مثل هذا الشعور نحو الأمة البريطانية ، واننا نرغب رغبة صادقة في الارتباط معها بأوثق العلاقات وأن اليوم الذى تصبح فيه حلفاء وأصدقاء لا يبدو في نظري بعيدا . وكان يسعدني من هذا الحديث أنه مكنتني من أن أثبت لسعادته أن الأمل الذى أعربت له عنه في العام الماضي لم يغب وأن مصر قد سمعت باخلاص الى تحقيق سياسة حسن التفاهم بين البلدين . وأكدت له أنه ، بصرف النظر عن الحوادث الأخيرة التي أخشى أن تكون قد تركت في نفسه أثرا غير حسن ، فالحكومة المصرية وأولو الشأن المسؤولون في مصر لم يميلوا عن الخطة التي ترسموها وأنهم بذلوا أقصى ما استطاعوا من الجهود لاجتناب أسباب سوء التفاهم ، كما أنهم ظلوا صاميا ما كانوا لينالوها لولا رغبتهم الصداقة في السلام وحسن التفاهم . فأبدى لي السير أوستن تشمبرلين بالغ سروره لسماع ذلك وطلب الى أن أذكر له بعض تفصيلات في هذا الموضوع . فأجبت الى طلبه وأفضت في ايضاح موقف الحكومة المصرية والبرلمان والرعايا المسؤولين بصدد الخلافات التي وقعت أخيرا في مسألة الموظفين البريطانيين ومسألة الجيش وبعض مسائل أخرى ، وبيان ما كان للجهود التي بذلها كل في دأثرته من الأهمية للوصول الى تسوية هذه الخلافات تسوية ودية دفع بها الخطر على حسن العلاقات بين البلدين . وقد ذكرت له أني لم أقصد بهذا البيان أن أشكو من أحد بل مجرد الاشارة الى أننا لم نضمير لبريطانيا العظمى في أى وقت من الأوقات أى شعور غير ودى .

لاح لي أن السير أوستن تشمبرلين ، وقد كان يصني الى هذا البيان بتأيم الاحتمال والالطف ، تقبله قبولاً حسناً . ثم قال لي انه يأسف جد الأسف لوقوع مثل هذه الحوادث التي قد تكثر العلاقات بين إنجلترا ومصر في أى وقت وأنه يرى من مصلحة مصر الحقيقية أن تذكر أن لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخلي عنها وتوجه خاص بواجب الحكومة البريطانية في مراعاة الحقوق والواجبات المترتبة على تعظفات تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى اتفق عليه وأعلن استقلال مصر ، وأشار الى أن لهذه الحقوق أعظم الأهمية للإمبراطورية البريطانية وأن كل حكومة انجليزية أيا كان تشكيلها لا يسعها إلا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك إذ كانت تلك الحقوق حيوية لبريطانيا العظمى مرتبطة بكيانها نفسه واستطرد قائلاً أن سنه تسمح له بأن يذكر ظروف التداخل البريطانى في مصر وأن يذكر أن وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية كانوا مخلصين عند ما كانوا يصرحون بأن الاحتلال وقى وأنه صائر الى الزوال في أقرب زمن ممكن ، ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال . وذكر أن المستقبل يعينه أكثر من الماضي وعنده أن لب المسألة في الوقت الحاضر هو ما اذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التي يحد كل من البلدين أنه وضع فيها لقاء الآخرون بما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما ، وما اذا كانا نرغب في التعاون الودى مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلادنا . فان كان الجواب سلباً ظلت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث بطراً وتعرضت تلك العلاقات الى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى على أسف الى تسويتها بالقوة . وذكر السير أوستن تشمبرلين أنه في سنة ١٩٢٤ عند ما كان زغلول باشا في لندره عمل المستر مى ماكدونالد ، وقد كان في ذلك الوقت رئيساً للوزارة البريطانية ، غلبا لوضع أساس للتعاون الودى بين البلدين ولكن مسعاه على الرغم من رغبته الصادقة في احترام الأمانى المصرية المشروعة لم يكال بالنجاح . ومن ذلك الحين وقعت حوادث يؤسف لها وكان لها عواقب غير مرضية وتساءل عما اذا كان قد استفدنا من تلك التجارب وأصبحت الآن أكثر استعداداً لأن تلقى حقائق الحالة وجها لوجه وأن نذكر المزايا التي تترتب على التعاون مع بريطانيا العظمى تعاوناً قائماً على الصراحة والاخلاص .

فاجبت باني لا أنكر ما لوجهة النظر البريطانية من القدر والشأن ، على أى أمتى أن تقدر وجهة النظر المصرية أيضاً حتى قدرها . وذكرت لسعادته أن الشعب المصرى في جلته لا يشك في صدق الوعود البريطانية وأنه لم يفارقه الأمل بأن سيأتى على أى حال يوم يتحقق فيه تلك الوعود وأنه ليس من العدل أن تلام الأمة المصرية على ذلك الاطمئنان واليقين الراسخين ، وإنما أملها عليها بشموها ببداية حقها التي عززتها التصريحات الرسمية المتكررة على لسان رجال الحكومة البريطانية ، وباني لأدرك تمام الإدراك أن مصالح بلادنا تجعل لها على السواء مصلحة في إزالة أسباب الاحتكاك أو التصادم ، وإنا لا نطلب إلا أن تتعاون قليلاً في تحقيق هذا الغرض . وقد بينت له أن أكبر الأسباب فيما كان يقع من الحوادث من وقت الى آخر ، مما لا يأسف له أحد بقدر ما نأسف له ، يرجع الى جز من سوء الظن وعدم الثقة محيط بعلاقات مصر مع إنجلترا . ويترتب على ذلك أن أبسط أعمالنا وأشدها انطواء على حسن النية كان ينظر اليه من الجانب البريطانى بعين الريبة ، كما أن مطالب الحكومة البريطانية ، حتى ولو كانت في مصلحة مصر ، كانت تقول عدداً بأنها اعتداءات على حقوق مصر واستقلالها . وعندى أنه يجب ألا تنقسم في غير هذا المصدر أسباب المشاكل التي كان على الحكومتين أن تلتاها في العهد الأخير . شاطرنى السير أوستن تشمبرلين الرأى ومائلى عن العلاج لهذه الحالة . فاجبت بأن أحسن حل في نظرى هو أن يتولى باخلاص تحديد العلاقات بين إنجلترا ومصر بتحديداً يحول دون وقوع مثل هذا الاصطدام ويحجم علاقاتنا قاعة على قواعد تكفل — بما توقع من عرى المصادقة — زوال سوء التفاهم الذى تجلت أعراضه بالبلدين على السواء ، فقال لي ان هذا هو ما يشعر به ويقناه ولكن هل من سبيل الى تحقيقه ؟ فاجبت بأن ذلك يتوقف على إنجلترا بنوع خاص لأنها تطلب ضمانات يبتنا مصر لاسمعها أن تعطى من الضمانات الا ما يتفق مع حرية القيام بشؤون استقلالها . وقد قلت ان رغبة الشعب المصرى وزعمائه المسترلين في إيجاد علاقات ودية مع بريطانيا العظمى رغبة أكيدة لاشك فيها ، وقد سبق لي أن أقت البليل على ذلك . وباني لأشعر بأن هذه الرغبة قد زادت تأكيداً بما قوبل به مليكاً المعظم من مظاهر الحفاوة التي أولها المصريون بأن المقصود بها مصر نفسها في شخص جلالته ، فلذا عرض شيء لا يتضمن قبولاً متعارض مع سيادتنا فتمت أمل كبير في أن يحوز القبول ، لا سيما أى شخصياً لا أرى أن بين مصالح البلدين متعارض غير قابل للتوفيق . فاعرب السير أوستن تشمبرلين عن ارتياحه لسماح ذلك منى وأكد أن الحكومة البريطانية لا تتوى مطلقاً التدخل في الشؤون المصرية وأنه اذا أدركت مصر أن بريطانيا العظمى في حاجة الى بعض ضمانات لحماية مصالحها الجوهريّة

فمن المستطاع الوصول الى اتفاق ، فذكرت لمعادته أنى لم أكلف اجزاء أى مفاوضة وأنى لم أزم زيارتى الى لوندرة الى مثل تلك الغاية الخطيرة، ولكن ما أبداه لي من صدق الحفاوة ولطف المودة أثناء محادثتنا قد شجئني على الاعراب بكل بساطة عن رأى الذى لا يلزم أحدا سوى، وأن كل ما أستطيع عمله في هذا الشأن انما هو ، اذا أذن بذلك ، ان اتعرف رأيه ونوع الضائعات التى يراها ضرورية من الوجهة البريطانية . فاذا بدلتلى مقبولة أبلغتها الى زعيم الأغلبية (مسعد زغلول باشا) وننظر بعد ذلك فيما اذا كان في الامكان السخول في مفاوضات رسمية . واذا تمت تلك المفاوضات فتعرض نتيجة الاتفاق على البرلمان فان لم تبد الاقتراحات البريطانية مقبولة، بقيت الأمور على ما كانت عليه وانغيا بذلك المضار التى قد تنشأ عن قطع مفاوضات رسمية .

و بعد أن اتفقتا تماما على هذه القاعدة طلب الى السير أوستن تشمبرلن أن أقدم له مشروع معاهدة فقلت له انه يفاجئنى بهذا الطلب وأنى ليست لدى العدة لذلك ، فليس بين يدي شيء مما يلزم من الوثائق وليس معى مساعدون وأن وزارة الخارجية البريطانية أولى منى بالقيام بهذه المهمة . غير أنه ألح على في ذلك فوعدهته بأنى سأبذل الجهد في اعداد مشروع . ثم تذكرنا في مواضع عامة أخرى واستأذنته في الانصراف بعد أن ترك في نفسى أجمل الأثر بما أبداه من دلائل الترحاب والصراحة مما استطعت معه بسط أفكارى عن الحالة الحاضرة وعن الآراء المصرية .

٢

شرعت اذن في وضع مشروع للمعاهدة . وان أعز أمانى لكل مصرى — أمانى لا شك في أنها مشروعة — هى تحقيق مطالب البلاد كاملة، ولكننى مع ذلك كنت أحسب حسابا لما هو قائم في الأنفان في إنجلترا من عوامل الريبة وعدم الاطمئنان مما قد يحول دون التحقيق الكامل لتلك المطالب وانى يمكن مصر لم يتوافرها حتى الآن الوقت أو الوسائل اللازمة لازالة تلك العوامل، لذلك رأيت أنى لا أكون خدمت المصالح المصرية اذا اقتصر على تقديم دفاع يبلغ عن المطالب القومية ، فان هذه المطالب قد تبدو منذ النظرة الأولى لمصادئى البريطانيين بحيث يتعذر الصلح عليها فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات وينسد بذلك طريق البحث عن حل يهد سبيل الاتفاق بين الطرفين . على انى كنت حرصا جدا الحرص على أن يظل طريق ذلك البحث مفتوحا وان كنت لا أشك في أن البحث أمر بالغ في الدقة . وواضح أنى لم أكن أستطيع بلوغ غايتى ببسط جميع المطالب القومية مرة واحدة وليست هذه المطالب فوق ذلك بخافية على أحد فقد صرح بها في المفاوضات الشبهية بالرسمية التى جرت في سنة ١٩٢٠ وفى المفاوضات الرسمية التى دارت في سنتى ١٩٢١ و ١٩٢٤ وعرفها رجال الحكومة والساسة البريطانيون بل والشعب الانجليزى كافة .

وان هذه المفاوضات لأسباب مختلفة لم تكمل بالنجاح بل ان احدها لم يكده يشرع في مباشرتها حتى قطعت . ولكنه لم يكن لها من الظروف الملائمة ما كان للمحادثات المتواضعة التى كنت سأخذ فيها . فان الحفاوة الشائقة التى لقيها مليكا المعظم في إنجلترا واتلاف الأحزاب السياسية المصرية وما تمتع به مصر من استياب السكينة والنظام — بالرغم من صعوبات حمة — في ظل حكومة وطنية دستورية ، كل أولئك أسباب كانت تمحوى التفاوض ولكنها تدعو أيضا في الوقت نفسه الى الحذر والتبصر ، ذلك أنه ، على خلاف ما كان يجب عادة أن يكون ، وقع على الجانب المصرى على الجانب البريطانى عبه قديم الاقتراحات . أفانذا كان هذا السبب قد ألغى بمحكمة الظروف على عاتقى ، بعد أن فشلت كل تلك التجارب ، وعلى غير استعداد سابق منى للقيام به ، أكنت أستطيع ألا أرى أن أهم واجب لى هو ألا تحبج طلباتى بادئ ذى به بالرفض . اذن كان من المتحتم أن تكون الفكرة الاساسية في وضع مشروعى هى أن يصلح أداة لفتح باب المحادثات ، وكان يجب لذلك ألا تذكر فيه المسائل بقدر الامكان ألا على أبسط وجوهها ، على أن ينظر بعد ، اذا ما اتسع نطاق المحادثات واطرد الكلام في الشرح والتدليل وذكر الشواهد والأمثال ، في استيفاء المشروع ببيان جميع الصعوبات التى قد ترد على الحلول المختلفة للمسائل التى تستلزم لاهميتها عناية خاصة . وكنت أود ، بعد اقرار فكرة التحكيم فيما يتعلق بتفسير نصوص المعاهدة المتوقعة وتطبيقها ، أن أعرف المدى الذى يمكننا الاتفاق عليه في جملة المسائل المختلفة عند المسألة العسكرية . وما كنت لأخشى أن يظن ، حتى من الجانب البريطانى ، أنى انا أغفلت الكلام في مدة استقرار الجنود البريطانية في منطقة قناة السويس وفى شروط هذا الاستقرار ، يكون معنى هذا الغفاله هو أنى أتصور أن الاحتلال البريطانى لتلك المنطقة من الأراضي المصرية ،

احتلال دائم . إذ أن السكوت في هذا الصدد لا يفيد بحال من الأحوال القبول . ولقد كنت أؤثر ألا أتعرض لهذه المسألة إلا بعد الاتفاق على بقية المسائل ، إذ يكون الجو أكثر صفاء وملاءمة للبحث فيها . وكان أسط وجوه الخنز والاحتياط يقضى على بسوك هذا المسلك . إذ ليس من الحكمة حينما يقضى معالجة مشا كل عدة أن يبدأ بأصعبها دون أن يعرض الإنسان جهوده الى الفشل ودون أن يضعف وجوه الاحتمال وأسباب الأمل في تصرف الصعوبات جميعا وفي حلها .

ولقد كانت هذه المشاكل على وجه الخصوص الاحتلال ، والسودان ، وحماية المصالح الأجنبية ، والعلاقات الخارجية .

أما المسألة الأولى ، فبصرف النظر عما بين مشروعي والمشروع الذى قدمه الوفد في سنة ١٩٢٠ من فرق في التعبير ، فإن الفقرة الأولى من المادة السادسة من مشروعي تتفق مع نص المادة الثامنة (هذا الفقرة الأخيرة) من مشروع الوفد ، بينما الفقرة الثانية من المادة السادسة تطابق المادة الثانية من مشروع الوفد مطابقة تامة ، فإن هذه المادة الأخيرة ، عند ما تشير الى جلاء الجنود البريطانية عن الأراضي المصرية بعد انقضاء مدة (لم تحدها) من تاريخ العمل بالمعاهدة ، لم تقصد في الواقع ، بالرغم من صيغتها المطلقة القاطعة ، إلا الأراضي الواقعة في غير المنطقة الشرقية لقناة السويس ، لأن احتلال هذه المنطقة وهي جزء من الأراضي المصرية قررت صراحة المادة الثامنة من مشروع الوفد .

وقد خلا مشروعي ، كما خلا مشروع الوفد ، من بيان الأجل الذى يجب عند انقضائه أن تستقر الجنود البريطانية في مكان خاص إذ أثرت أن يكون الكلام في ذلك في سياق الأحاديث التى ستكون لنا فيها بعد ، والواقع أنى عند تقديم مشروعي اقترحت أن يكون الأجل من ثلاث الى خمس سنين وأن يكون استقرار الجنود بمكان في منطقة القتال .

والوجه الوحيد من هذه المسألة الذى لم أشير اليه في مشروعي اذا قيس الى مشروع سنة ١٩٢٠ ، وإن كان لم ينبى حنى ، هو مدة الاستقرار . وهل أكون بحاجة لأن أذكر أن هذا الاختلاف بين المشروعين ليس راجعا لخلاف في الجوهر والموضوع بل لخلاف في الطريقة والأسلوب وحسبى الإشارة الى أن المشروع الذى أفضت اليه محادثاتنا بل بلا جدال على أن تحديد أجل لاستقرار الجنود كان يشغل دائما . وهل أدل على ذلك من العبارة الواردة في المادة السابعة من المشروع التى نصت على أن الحل الذى وضعت تلك المادة انما قرر ريثما يمين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق حماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية . وسأعود فيما بعد الى المقابلة بين مرمى هذه العبارة ومرمى الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من مشروع سنة ١٩٢٠

أما فيما يتعلق بمشكلة السودان ، وهى المشكلة التى رأى مشروع سنة ١٩٢٠ وجوب تأجيلها ، بما فيها مسألة مياه النيل ، وعلى الرغم مما لهذه المسألة الأخيرة من صفة الاستعجال ، لتكون موضوع اتفاق خاص يعقد فيما بعد ، فلا ينكر أحد أن مركزنا في سنة ١٩٢٠ كان أحسن كثيرا مما هو عليه الآن . وحتى في سنة ١٩٢٢ عند صدور تصريح ٢٨ فبراير لم يكن قد اقررت تلك المشكلة أدنى تغيير بل بقيت على حالتها كما كانت في سنة ١٩٢٠ ، وانما تخرجت الحالة بالنسبة للسودان بعد حوادث سنة ١٩٢٤ . فيالنظر الى ما نجم من ذلك من الصعوبات التى لم يكن لها وجود عند وضع مشروع سنة ١٩٢٠ ، رأيت مع الاحتفاظ بحل مسألة السودان السياسية الى اتفاق يعقد فيما بعد ، انى اذا استطعت الوصول الى إعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وتسوية المسألة الحيوية المستعجلة ، مسألة مياه النيل ، في الحال ، أكون قد بلغت نتيجة مرضية لمصر . ومن شأن هذه النتيجة أنها تمهد الطريق على كل حال لحل أسرع وأوفق للمسائل الأخرى الخاصة بالسودان .

أما متعلق بحماية المصالح الأجنبية ، فاني لم أرداعيا لأن أغير ، في المشروع الذى أقدمه ، المركز الذى اتخذته مشروع سنة ١٩٢٠ في هذا الصدد ، اللهم إلا في ما سلم به هذا المشروع الأخير من حصر المفاوضات في تعديل الامتيازات بين مصر والحكومة الانجليزية دون الحكومات الأخرى ذات الشأن ، إذ اشترت ومشروعي الى أن اصلاح نظام الامتيازات ستقوم بالمفاوضة فيه الحكومة المصرية لا الحكومة البريطانية . ومن يقابل فوق ذلك المادة الثالثة من مشروعي ، بالمذكرتين اللتين وضعتهما وزارة الخارجية البريطانية عن الامتيازات على أثر محادثاتنا

وبالاضاحات التي قدمتها الى نخامة اللورد لويد ، يدرك المسافة التي قطعت في هذا السبيل والتحسينات التي تمت في هذا الصدد بفعل المحادثات. فان هاتين المذكرتين وتلك الايضاحات تحدد النتائج التي وصلنا اليها في هذا الشأن. وأخيرا فانه كان من الواضح أنه يجب مراعاة ما تقتضيه الضرورة من اعطاء التأكيدات اللازمة بأن مصر ستقف حيال بريطانيا العظمى موقف الحليف المخلص وأن لا تسب لها أى قلق بأعمالها ومواقفها في البلاد الأجنبية ، على أنى كنت أحرص أيضا على اطلاق مصر من كل وصاية أو التزام باستشارة بريطانيا العظمى في المسائل الخارجية، لذلك اقترحت في المادة السابعة من مشروعي بعض قيود هي في الواقع نتيجة لكل مخالفة سواء كانت هذه القيود منصوبا عليها أو مسكوتا عنها .

وقد لاحظت فيما يتعلق بهاتين المسألتين الأخيرتين وبغيرهما من المسائل التي ترتبط عن قرب أو عن بعد بالادارة الداخلية أن لبعض الدوائر البريطانية آراء وتزعات لاتصين على الاعتراف لمصر بحرية تسلم من المراقبة، فكان يمتنى أن أدفع الجهات الرسمية في بريطانيا الى تمحييد موقفها في المسائل المتعلقة بين البلدين فيمتنى بذلك أن تتمس معا بتقريب ما بيننا بما نناجيه من مناقشات صريحة وما نبذله من جهود صادقة، كما يمتنى أن نصل الى حلول مرضية. وكانت الأغراض الأساسية التي توحيها في وضع هذا المشروع هي أنه في سبيل تبادل الرأي هذا لاتمس القضية التي يبدى بأى سوء، وأن أنفاذى بوجه خاص عرض تمهيدات لم يسبق للوفد أن عرضها ومشروعه سنة ١٩٢٠ ، وانما كان لا يتعلق بى أن أمضى قولنا فيما اذا كنت قد وفقت الى أول الفرضين اللذين كنت أرى اليهما فأنى أستطيع على كل حال أن أؤكد أنى حافظت كل المحافظة على الفرض الثاني .

٣

فى هذه الظروف وعملا بهذه المبادئ التي شرحتها وضع المشروع المصرى وقد سلمته في ١٨ يولييه الى المستر سلى ليوصله الى السير أوسطن تشمبرلن . فبعد أن تلاه ، أعرب لى عما يفضاه بوجه خاص من أن الاقتراح الذى تضمنته المادة السادسة في موضوع قتل الجنود البريطانية الى منطقة القتال في مدة من ثلاث سنوات الى خمس قد يفضى الى استحالة الاتفاق. فأجبت بأن هذا الأمر في نظرى لازم لا مندوحة عنه وذكرته أنه بالنظر الى وسائل المواصلات الحاضرة وتقدم أساليب الحرب الفنية يجب ألا يساور الحكومة البريطانية أى خوف في هذا الشأن ثم ان فترة الانتقال التي أشار اليها المشروع من شأنها أن تؤكد لها أسباب الاطمئنان وذلك ريثما يكون تنفيذ المعاهدة على الوجه الصحيح في تلك الفترة. وما أعتقد أن الحكومة البريطانية ستعييه في سياق ذلك التنفيذ من حرص مصر على توثيق عرى الصداقة قد أدنى الى ازالة ما قد يظلل يساورها من المخاوف من جانب مصر .

لم أر السير أوسطن تشمبرلن الا بعد بضعة ايام من هذا الحديث مع المستر سلى ، وكان ذلك في المادة التي تكلم باقائمتها لى . وقد اعتذر بمشاغله المديدة عن أنه لم يتمكن بعد من تحديد موعد لاجتماعنا التالي مصرحا بأنه قد يرى أن لقاءنا قبل سفر مليكا للعظم الى باريس غير ميسور فقلت له انى أفهم تماما ما يحيط بمركبه من المشاغل في الوقت الحاضر ، على أنى أستطيع عند الضرورة أن استأذن بجلالة الملك في تأجيل سفرى من لوندرة يومين أو ثلاثة ايام بشرط ألا يتجاوز ذلك التأجيل ٣١ يولييه ، اذ يجب أن ألحق بجلالته في باريس في ذلك التاريخ لمراقبته في أول أغسطس في زيارته الرسمية لروما . ثم اتفقتا على المقابلة يوم الجمعة (٢٩ يولييه) على الأكثر . وكان آخر يوم لمقائى بلوندرة .

استقبلنى السير أوسطن تشمبرلن في الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم بوزارة الخارجية البريطانية ، وبعد أن شكرنى على وضئى لمشروع ، صرح لى بأنه يرى أن بعض نصوصه لا يمكن قبوله فذكرت له أنى بثلت ما في وصئى اجابة لما طلبه منى من تقديم الاقتراحات الأولى وانى مستعد لسماح ما قد يسدوله من الملاحظات بشأنه. فقال لى أنه عملا على تسهيل المناقشات وجعلها واضحة قد أمر بوضع مشروع يجوز أن نتناقش فيه معا وسلم الى الصورة منه وأخذ يتلوه على مادة مادة ، وكان يبدى الى أثناء تلاوته بالايضاحات التي كان يراها لازمة عن بعض نصوصه ويبين لى الأسباب التي دعت لوضع تلك النصوص . وكنت من جانبى أظهر أثناء تلاوته ، بالقول أو الإشارة، رأيى في أن الأحكام الأساسية التي بنى عليها المشروع البريطانى لم تصادف منى ارتياحا وأنها تستدعى على كل حال

مناقشة جدية وأنها تبدو لي غير متفقة مع مبدأ استقلالنا . وذكرت أنه لتوثيق عرى الصداقة بين إنجلترا ومصر وإقامتها على قواعد ثابتة ، كما هي رغبتنا جميعا ، يجب أن يكون أساس المشروع الثقة المتبادلة ويجب لذلك أن يقتصر على مجرد الضمانات التي لا تخفى عنها وألا يتعداها إلى غيرها .

ولقد أعلم حسن مقاصده وصحیح رغبته في إقامة الصداقة بين البلدين على أسس قوية وطيدة . لذلك ذكرته بأنه تفضل في أول حديث معه بالتصریح بأن الحكومة البريطانية لا ترغب مطلقا في التدخل في شؤون مصر الداخلية وإن لي إذن أن أستخلص من ذلك أنه يحق لي أن أعتبر أن بعض نصوص المشروع البريطاني لا يمكن أن يكون لها ، بالرغم من صراحته ووضوحها ، مدلول العبارات الواردة فيها ، وأنه يجب أن تؤول طبقا للقاصد السنية التي سبق لسعادته إبداءها . ووعدت بعد ذلك بوضع مذكرة بملاحظات على النصوص الأساسية لمشروعه وبارسها لها . فقال السير أوستن تسمبلن أنه مقتبط بذلك جد الاحتياط وسألني متى أنجز هذا العمل ، فأجبت به أني أقدر له بضعة أيام بعد نهاية زيارتنا الرسمية لمدينة روما ، أي في مدى أسبوعين ، ومتى انتهت من تدوين ملاحظاتي فسأقدمها إليه ، فإذا تراءى له ، بعد الوقوف عليها ، أن في استئناف المحادثات ما يدعو إلى شيء من الأمل في النجاح ، فسأكون على استعداد للرجوع إلى لوندرة ثم أضفت إلى ما تقدمت أني أنوي العودة إلى القطر المصري في خلال الأيام الأولى من شهر سبتمبر بعد إفاضة مدة أسبوعين طلبا للراحة في بعض الجهات الجبلية . ثم أرجع بعد ذلك إلى أوروبا في منتصف أكتوبر لمراقبة صاحب الجلالة الملك في زيارته لمدينتي باريس وبروكسل ، فوافق السير أوستن تسمبلن على هذا واستأذنته في الانصراف .

فترأى ، قبل مغارقتي إياه ، لفت نظره إلى الطلب الذي قدمته الحكومة المصرية منذ أكثر من خمسة أشهر إلى الحكومة البريطانية بشأن تعديل بعض نصوص القانون المختلط وبخاصة ما يتعلق منها بالرقيق الأبيض الخ والذي ظل يلازم طول هذه المدة وأوجهت لسعادته ما نهم عن تأخير الرد من الفائق . وقد كان لنا أن نستشعر القلق لا سيما أن لدينا من الأسباب ما يملحنا على الاعتقاد بأن التعديلات المقترحة صادفت من الجمهور الأوروبي نفسه في مصر ارتياحا تاما . ثم ردت على ذلك أن امتناع الحكومة البريطانية عن إجابتنا إلى ما نطلبه في هذه المسألة يتناقض تناقضا كليا مع ما تنبيه لنا من شعور الصداقة وأن ممثلي أغلب الدول الذين استطلعنا نياتهم في هذا الشأن أكدوا لنا حسن ميول حكوماتهم نحوه . وإذا كنا ننتظر وصول الرد البريطاني لكن نرسل إلى الدول منشورا ببعد مؤتمردوني للمناقشة في التعديلات المقترحة فإن مركز الحكومة المصرية أمام البرلمان لم يخل بسبب إبطاء ذلك الرد من الدقة ، ثم ذكرته بأن هذه الاقتراحات كانت قد تمت الموافقة عليها في عهد وزارة علي باشا وألححت في طلب تسجيل الحكومة البريطانية بارسال الرد مهما تكن نتيجة محادثاتنا القائمة الآن في مسألة المعاهدة ، فوعدني السير أوستن تسمبلن بأن الرد سيصل إلينا قورا وبلغ من لطفه أن استدعى في الحال أحد كتبة أسرارته وكلفه أن يدعو في الحال السير جون برسفال لمقابلتي للاتفاق على ما يلزم إجرائه في هذه المسألة . فأعربت له عن مزيد ارتياحي وشكري ثم اتفقت على أن تكون مقابلي مع السير جون برسفال للبحث في ذلك الموضوع في باريس بعد عودتي من إيطاليا .

ومغادرت إنجلترا قاصدا إلى باريس في ٣١ يولييه . وفي اليوم التالي ، أي في أول أغسطس ، راقت جلالته مولانا الملك في زيارته الرسمية لروما .

١

ويجدر وصولي ككتبت بأسباب إلى المغفور له سعد زغلول باشا لأوقفه بالتفصيل على سير المحادثات بيني وبين السير أوستن تسمبلن والطرف التي تمثلت فيها والأثر الذي تركته في نفسي من ناحية احتمال الوصول إلى اتفاق ، وتاريخ هذا الكتاب ٨ أغسطس . وقد أرسلت إليه على هذا الكتاب صورة من مشروع وسألته عما إذا كان يرغب في أن أبعث إليه بالمشروع الذي وضعت وزارة الخارجية الإنجليزية قبل أن أضع ملاحظاتي عليه وأقدمها للحكومة البريطانية أو أن أضع تلك الملاحظات وأبعث بها إليه مع هذا المشروع أولا ، وأخيرته في الوقت نفسه بماعتدته من العودة إلى القاهرة في أوائل شهر سبتمبر بعد أن أكون قد تناقشت مع السير جون برسفال في تعديلات القانون المختلط فأرسل لي تلغرافا يخبرني فيه بمرضه وبأنه وإن كانت صحته قد تحسنت تحسنا محسوسا لا يستطيع أن يبلو لي برأي في موضوع الخطاب إذ كان قد قرأه قراءة سريعة ، خصوصا وأنه لا يعلم ما في المشروع البريطاني . وكنت

أرجو أن تأتيني بشري إبلاله من المرض تماما ولا سيما بعد تفرافه الذي ورد لي بعد ذلك يشترى فيه بأن خطر المرض قد زال والحمد لله وأنه دخل في دور النقاهة ولكن أراد القضاء أن أعطي من مصر بدلا من خبر شفائه وفاته . وكنت يومئذ في سان موير فكان لهذه المفاجأة في نفسى أشد أثرا كنت أرى في وفاته خسارة كبرى . للبلاهة ولا سيما في الوقت الذي كان يستطيع فيه أن يقوم لما بأجل الخدم في حل مشاكلها الكثيرة الداخلية منها والخارجية بما عرف فيه من علو الكلمة والفؤاد العظيم والدكاء النادر . وكنت أسأل نفسى طربا ازاء تلك الكارثة ماذا يكون منذ الآن حظ تلك المحادثات التي أعالجها مع السير أوستن تشمبرلين بقصد الوصول الى اتفاق مع بريطانيا العظمى وهل سألقى عند من يخلفونه مآلتيه منه من التشجيع والتأييد ؟

ولقد سافرت الى باريس وأنا في هذه الحالة النفسية ، فالتقيت فيها بالسيرسلي في دار سفارة بريطانيا العظمى فسلمت اليه مذكرة شاملة للملاحظات العامة على الرد البريطاني ، فوجه نظري الى أنني أثرت فيها من المسائل التي تخشى أن يحول دون الوصول بمحادثاتنا الى نتيجة مرضية فكان جوابي له أنه اذا آمن النظر في مذكرتي فسيبتين أنني لم أغفل الضمانات التي لا غنى عنها لبريطانيا العظمى .

وبعد ذلك بأيام فرغت فيها من المسائل التي التقيت من أجلها مع السير جون برسفاك ، عدت الى القطار المصري . ثم علمت أن السير أوستن تشمبرلين كان يتظر رجوعي الى لوندرة . وفي منتصف أكتوبر عدت الى باريس ورافقت جلالة الملك في زيارته الرسمية في باريس وبروكسل . وبقي لي في هذا المقام أن أشير الى أنني اغتصمت فرصة مقامي بروما وباريس وبروكسل لاستطلاع رأى حكومات إيطاليا وفرنسا وبلجيكا في موضوع تعديل الامتيازات ، ولقد سرني ما لقيته على العموم من حسن الاستعداد للنظر فيما تقترحه الحكومة المصرية في هذا الشأن فلما انتهت الزيارات الرسمية لحضرتي صاحبي الجلالة ملك بلجيكا وملكتها أذن لي جلالة مولانا الملك بالسفر الى لوندرة لاستئناف المحادثات مع السير أوستن تشمبرلين .

٥

وصلت الى لندرة في ٣٠ أكتوبر . ولست أخفى أنه كان يجالخي الشك في نتيجة محادثاتى مع وزارة الخارجية ، غير أنى ذكرت أن لبريطانيا العظمى مصلحة تعادل مصلحتنا في تسوية المسائل الملقة وتوثيق روابط الصداقة مع مصر . قابلت اذن السير أوستن تشمبرلين فلم يخف على يدي ذى بدء ما كان لذكرتي من أثر لا يقوى الأمل في نجاح محادثاتنا وذكر أنه يحال له انى بلغت في مذكرتي حدا لم أترك معه له سوى أمل ضعيف جدا فأعربت له عن شديد أسفى لذلك ، على أنى لم أزد على أنى بسطت له بحرية تامة وجهة نظري في المشروع الذى سلم الى اذ كنت أعتقد أن خير ما نخدم به الصداقة بين البلدين هو أن يفهم كل منهما آراء الآخر على وجهها الصحيح . ثم أخذت في تأييد الملاحظات التي أبديتها على المشروع البريطانى وبسطت الكلام بمبارات عامة في ذلك المشروع وفي عدم الأمل في قبوله . كذلك عيت بإيضاح أنه مناقض كل المناقضة لأساس الفكرة التي بنى عليها اذا كان المقصود اقامة استقلال مصر على قواعد وطيدة وحل المسائل الملقة معنا للتدخل في شؤوننا الداخلية وتقادي من خطر وقوع البلدين في مشاكل جديدة وأن المشروع البريطانى ، فضلا عما يقترحه من حل غير مقبول لمشكلة القوات البريطانية العسكرية ، يتعارض مع هذه الأغراض الأساسية بل هو يهدم بالفعل أساس استقلالنا ، اذ يضع مصر تحت نوع من الوصاية ويزيد في أسباب التدخل في شؤوننا الداخلية والخارجية . ألا يكون الأفضل اذن أن تترك الأمور كما هي فذلك خير من عمل يزيد من أسباب سوء التفاهم . وأن بعض وجوه التدخل في الشؤون المصرية مما تعتبره مصر تداخلا غير مشروع سيسبب بمقتضى المشروع البريطانى مشروعا . ولن يخفف من هذا العيب أن يكون المشروع البريطانى قد قبل ما اقترحت في مشروعي من أن تحكم جمعية الأمم في كل خلاف يجوز أن يقع في تطبيق شروط المعاهدة أو تفسيرها ، اذ الواقع أن جمعية الأمم سوف لا تعتمد في حكمها في الخلاف الأمل للمبادئ الثابتة في وثيقة الانفاق فانا قبل المشروع البريطانى فانا نكون قاعدة الحكم مبادئ ذلك المشروع نفسه .

فاجابني السير أوستن تشمبرلين بأنى كنت قاسيا جدا في حكمي على المشروع البريطانى وأنه لا يرى إن هذا المشروع قد جاوز المقول في أمر الضمانات اللازمة لحماية مصلح بريطانيا العظمى وأنه فيما يتعلق على وجه الخصوص بوجود القوات البريطانية في مصر لا مراء في أن رأى البريطانى في هذه المسألة يجمع على أن بقاء تلك القوات من

المسائل الحيوية بالنسبة للدولة البريطانية وأن كل سعى للاتفاق لا تلحظ فيه تلك الحقيقة مآله حثا إلى الفشل والاختفاق ثم ذكرني بما قاله لي في هذا الشأن قبل الآن عن الموقف الذي وقفه أسلافه إزاء هذه المسألة وبخاصة موقف المستر رمسي ماك دونالد في سنة ١٩٢٤ ، وصرح بأن مسألة تعيين النقطة التي تسكر فيها تلك القوات وتحديد الأجل الذي تتغلل بعد انقضائه إلى تلك النقطة أمران تزيد الحكومة البريطانية أن يكون البت فيهما موكولا لمحض رأيها . وأخيرا فإنه فيما يتعلق باحتال الجلاء عن هذه النقطة التي تكون في منطقة القتال فلا يمكن البحث فيها في الوقت الحاضر وقال إن الأوفق في هذه المسألة وفي مسألة الضمانات التي تطالب بريطانيا العظمى بها الآن الانتظار ريثما تظهر نتائج المحاكمة وما تجرى عليه الأمور في مصر في هذا العهد الجديد وهذا ما لا يمكن التنبؤ به الآن وعلى أي حال فإن تعرض الحكومة البريطانية نفسها لخطر التفريط فيما بيدها من ضمانات .

وهنا رأيت من الواجب عليّ أن ألقت نظر السير أوستن تشمبرلين إلى أي لم آمل جهدا في أن أحسب لهذه الآراء حساسيا ، على أنه لن يغتبه أن المفاوضات لإبرام معاهدة ليس في الواقع الاضربا من ضروب المصالحة وهو لذلك يستلزم واجبات على الطرفين مهما يكن مركز كل منهما تلقاء الآخر ويلوح في بناء على ما تقدم أنه إذا أريد الوصول إلى حل فلا بد أن يقتصر على الضمانات الأساسية ، فإنه ما دام مفهوم الضمانات التي تطالبها الحكومة البريطانية هو أنها ، بالنسبة للوقت الحاضر على الأقل ، بديل من الثقة الكاملة التي يراد بالمعاهدة أن تنشأ بين البلدين ، فإن خبر الوسائل بلعل وثيقة الاتفاق محتملة القبول هو ألا تزيد تلك الوثيقة شيئا على الضمانات الأساسية فتكون بذلك قد قدمت عربونا من الثقة ولن تزال هذه الثقة تقوى وتشتد حتى تبلغ درجة من الكمال تصبح الضمانات معها لازوما لها .

وقد سرني أن أرى السير أوستن تشمبرلين يشاطرنى بوجه عام شعورى في هذا الشأن . ومن ثم مضينا نقاشنا في مواد المشروع .

وكانت هذه المناقشات التي دارت تارة مع السير أوستن تشمبرلين وطورا مع المستر سيلي والمستر مرسى أوغيرهما من كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية ، عسيرة ، وكذا لا نخطو خطوة إلى الإمام إلا بكثير من المشقة والعناء نظرا لبعد مسافة الخلف بين وجهتي نظر الفريقين كما يتبين من مطالعة الوثائق . على أنى كنت قد جعلت جهدي محصورا في الأهم وهو وضع المبادئ ، طارحا جانبا بعض المسائل التفصيلية ، وكنت أرى من ناحية أخرى أن صيغة المبادئ التي يتم تقررها أو شكلها يجوز تحسينها بعد ذلك في سياق المفاوضات الرسمية . ولقد اتسع نطاق البحث في مسألة القوات العسكرية ومسألة الامتيازات ذلك الاتساع الذي كنت محتفظا به لهذا الدور من أدوار المحادثات ، وحصلت بذلك على حلول لم تتناول في المفاوضات السابقة بشيء من الأمل في نجاحها ، وإذ لم أوفق لأن يقبل مبدأ تحديد أجل تتغلل بعده القوات العسكرية إلى منطقة القتال وكنت لا أرضى بأى حال أن أترك هذه المسألة لمحض رأى بريطانيا العظمى وإرادتها فقد جعل الفصل في هذه المسألة بجمعية الأمم على أن يكون لمصر في آجال دورية حق استئناف المسألة أمامها إذا لم يجب إلى مطالبها . وقد حصلت أيضا على أن يتضمن المشروع نصا خاصا يشير إلى إمكان وضع حد لبقاء الجيوش البريطانية في مسرحها بمنطقة القتال . نعم إن مشروع سنة ١٩٢٠ تضمن أيضا الإشارة إلى مثل ذلك الامكان ولكن ذلك المشروع لم يرتب حكما للحالة التي تقضى فيها عصبة الأمم لتبرمصلحة مصر ، بما قد يترتب عليه بقاء القوات البريطانية بمنطقة القتال إلى غير أجل معين .

كذلك أمكن الحصول فيما يتعلق بإصلاح نظام الامتيازات على مزايا محسوسة بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ ، فقد حددت القواعد الأساسية لامتيازات الأجانب في القضاء والتشريع وقد كان هذا التحديد متروكا لبريطانيا وكانت هي التي ستكون المفاوضات في هذا الشأن مع الدول الأجنبية الأخرى على أساس المبادئ والتزيمات التي تجلت في مشروطات السير مسل هرس (١) .

أما السودان فقد نلت في أمره أن المسألة المهمة المستحجلة ، مسألة مياه النيل محل مع المعاهدة على وجه يكفل مصالح مصر الحيوية في هذا السيل .

(١) راجع ، في شأن التبدلات التي أدخلت على تلك المشروطات على أثر محادثات مع السير مسل هرس ، مذكرتي وزارة الخارجية (الوثائق رقم ١٠٠٠ من مجموعة الوثائق) .

وأود أن أشير آخر الأمر الى المزاي التي حصلت عليها بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ في أمر التمثيل السياسي لمصر في الخارج وفي أمر عقد المعاهدات مما يبين جليا من مقارنة النصوص .

ويتبين من هذا البيان الموجز أنه بالرغم مما بذل من الجلتين من صادق الجهد في التوفيق ، كان يبدو في بعض الأحيان أن المحادثات سوف لا تسفر عن نتيجة . كذلك كان الأمر في اليوم الأخير من زيارتي الثانية للندرة قد تعارضت وجهتا النظر بحيث لم نستطع التوفيق بينهما ، فاقطعت المحادثات على غير نتيجة . غير أني لم أثنأ أن أعاد للندرة دون أن أناشد السير أوستن تشمبرلين وأستنهض رغبته الصادقة في تمكين حسن العلاقات ، لاستئناف المحادثات ، وذلك بخطاب ^(١) كنت أعدته ليسلم اليه بواسطة سكريره . فلما تفضل فشرقي بحضوره شخصيا الى المحطة مودعا ناولته اياه ، ولقد كان من أثر ذلك أن كلف المستر سيلي بالمحاق بي في باريس لاستئناف المحادثات في المسائل التي لم تكن قد وصلت بشأنها الى اتفاق .

٦

ولم يقرر بعض نصوص المشروع النهائي الا بعد عودتي الى القاهرة . وقد أرسل الى السير أوستن تشمبرلين بواسطة نخامة المندوب السامي المشروع النهائي بعد أن وافقت عليه الحكومة البريطانية وحكومات المستعمرات والمهند وطلب الى بعد ذلك بقليل أن أعرض المشروع على زملائي .

ولقد رأيت من الضروري لكي أستطيع أن أشرح لزملائي نصوص المعاهدة ومدى أحكامها وأن أجب على ما يمكن أن يوجه الى من الأسئلة أن أطلب ايضا عن بعض نصوص تيفت فيها غوصا قد يؤدي فيما بعد الى خلاف في تأويلها . لذلك قدمت الى اللورد لويد مذكرة بهذه الاستيضاحات رجوة أن يبلغها لوزارة الخارجية البريطانية ^(٢) وقد تضمنت هذه الاستيضاحات مسائل كنت بسطت في أحاديث لوندرة بشأنها ملاحظات أريد الاعتبار بها ومراعاتها في النصوص التي وضعت على أثر تلك الأحاديث . وكان من بواعث اعتباطي بعد ذلك أن ألفت السير أوستن تشمبرلين رى أن خطتي هذه لما ما يبرها وأن ما أوردته خلال مناقشاتي مع نخامة المندوب السامي بيانا وتأييدا لما ذهبت اليه في تفسير النصوص كان تصويرا صحيحا لما تبودل بيننا من الآراء في وزارة الخارجية البريطانية . على أنه قد بقيت ثلاث مسائل بغير حل نهائي قاطع ، وهي مسائل الجيش والبوليس وصورة المراقبة على مياه النيل ، وكانت هذه المسألة الأخيرة ما تزال موضوع مناقشة بين وزير الأشغال العمومية ونخامة المندوب السامي .

أما ما يتعلق بالجيش فقد اقترحت على الحكومة الإنجليزية أن تتفاوض قبل توقيع المعاهدة أو بعده في انشاء بثة عسكرية تماثل البعثات القائمة في اليونان وتشيكوسلوفاكيا وبلاد أخرى مستقلة .

أما مسألة البوليس فإن السير أوستن تشمبرلين بعد أن سلم بأن النص الوارد في ملحق ٢ (ج) لم يرتب ، في شأن مركز موظفي البوليس البريطانيين ، حكما للحالة التي تكون فيها المفاوضات الخاصة باصلاح نظام الامتيازات قد أخفقت ، اقترح تحكيم عصبة الأمم ، عند الحاجة ، في أمرها ، فلم يسعني مع الأسف قبول ذلك الاقتراح وكتبت لسعادته مشيرا الى أن نص المادة ١٤ الذي يستند اليه قائم أصلا على فرض جواز حلوث صمويات لم تكن متوقعة عند تحرير المعاهدة لا صمويات موجودة فعلا قصد بالمعاهدة تسويتها وحلها وقد أرسلت الى السير أوستن تشمبرلين مذكرتين عن مسألي الجيش والبوليس .

لم أكن حتى ذلك الوقت عرضت على زملائي ولا على رئيس الأقلية نص المشروع أو نتيجة تبادل الرأي بيننا منذ عودتي الى القاهرة إذ كنت أرى أننا لم نصل بعد الى شيء نهائي ، على أنه في هذه الأثناء ألح السير أوستن تشمبرلين في طلب عرضها عليهم دون انتظار حل المسائل السابق ذكرها . ولما كان مصطفى النحاس باشا وزملائي من جانب آخر أبدوا في رغبتهم في الوقوف على المشروع والمذكرات التي تبودلت في شأنه مهما تكن النتيجة التي وصل اليها حتى ذلك الوقت ، لم يسعني إلا إجابة تلك الرغبة العامة ، فقدمت الى كل منهم ملقا كاملا باللواتق المتعلقة بمحادثاتي مع وزارة الخارجية البريطانية .

(١) الوثيقة رقم ٤

(٢) الوثيقة رقم ٩

وقد ذكرت مصطفى النحاس باشا عند تقديم هذه الوثائق اليه بما كنت قد اتفقت عليه من بادئ الامر مع السير أوستن تسمبلن ، وسبق لي اخباره به ، من أنه اذا ما رأيت أو رأى هو من مبدى ، أن المشروع غير محتمل القبول يقف الأمر عند ذلك الحد ، فتندراً بذلك مضار اقطاع المفاوضات اقطاعاً رسمياً علياً . فأبدى معادة النحاس باشا موافقته على ذلك . ثم جاءني سعادة النحاس باشا بعد ذلك يدلي على رأيه في المشروع من أنه لا يتفق في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ومن أنه يجعل الاحتلال البريطاني شريعياً وأنه لذلك لا يرى فائدة للدخول في مناقشة يصبح أن تفسر المشروع أو توضحه أو يصحح عند الحاجة أن تسمح بإدخال تحسين عليه يجعله صالحاً للقبول . أما زملائي وقد كان رأيهم رأى رئيس الأغلبية فقد طلبوا الى تبليغ رأيهم هذا الى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

ولاشك في أنه يباح لي أن أختم هذا البيان ببعض كلمات أجمل بها حكى على المشروع الذى افضت اليه عاداتى ومناقشأتى مع سعادة وزير الشؤون الخارجية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وعندى أنه لو جاء الرد الذى كنت أنتظر وصوله في مسألة البوليس مطابقاً لوجهة نظرى ووافقت الحكومة والوفد مبدئياً على المشروع لكان هذا المشروع في مصلحة مصر وذلك بصرف النظر عما كان يرجى من موافقة الحكومة البريطانية ، على أثر ذلك القبول ، على ادخال بعض تحسينات فيه .

ولقد كان ذلك المشروع يكفل لمصر العمل بسيادتها حرة كاملة سواء في الشؤون الخارجية ما دامت ادارة تلك الشؤون مطابقة لروح المعاهدة أو في الشؤون الداخلية اذ هي غير مقيدة من هذه الوجة بسوى وجوب ادخال أساليب التدريب والنظام المتبعة في الجيش الانجليزى واتخاذ الأسلحة المستعملة فيه ، في انجليش المصرى وبسوى تفضيل البريطانيين على غيرهم من الأجانب في الوظائف الفنية التى ترى الحكومة المصرية فيها حاجة الى تعيين اخصائين أجانب ، ما دامت الكمفايات المشتربة متوافرة فيهم وهذان التمهيدان يمكن اعتبارهما من النتائج التى تلزم عن المخالفة . أما مسألة السودان فقد كان المشروع يضع لها حلاً ابتدائياً عظيم الأهمية من شأنه أن يمهّد لحل الوجه السياسى لتلك المسألة وأن يسهله .

وأخيراً فان المعاهدة مع بعدها عن مظنة تأييد الاحتلال تجعل لمسألة وجود الجيوش البريطانية في مصر حلاً لم يتيسر في المفاوضات السابقة ، رسمية أو غير رسمية ، أن ينظر فيه بشئ من الأمل في نجاحه .

وان مبدأ تداخل عصبة الأمم في جميع المسائل الناشئة عن المعاهدة وبخاصة في مسألة الجيش ، وهو ما لست بحاجة الى التذكير بأن بريطانيا العظمى كانت حتى الآن تصر على رفضه ، وهو ما رضيت به في مشروع المعاهدة ، بعد فيما يتلاقى بمستقبل علاقاتنا مع بريطانيا العظمى من أكبر الآمال المشجعة لمصر . لهذا أوتر أن أعتقد أن هذه الجهود لن تذهب سدى ، وأرجو لذلك أنه بالرغم من الصورة التى رفض بها المشروع سيأتى يوم تستأنف فيه المفاوضات ، كما أرجو أن تدخل الأمانى القومية في سبيل التحقيق بأن يدخل على المشروع التعديلات والايضاحات الكفيلة بتبديد ما قد يساور القروس من القلق وبذلك يقوم ما يجب أن يكون بين البلدين من الصداقة على أوطد الأسس وينتقم لمصر عهد جديد من التقدم والرفاهية ما

عبد الخالق ثروت

الوثائق

المشروع المصري

ان الحكومة البريطانية والحكومة المصرية

رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين ؛

وبما أنه يقتضى ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تسين العلاقات بين البلدين تسيما دقيقا وذلك بأن تحمل وتحدد المسائل المتعلقة وهي المسائل التي رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

وبما أن هذا التحديد لامتدوحة عنه لاسيما أن كل تدخل في ادارة مصر يتعارض مع النظام الدستوري الجارى العمل به ؛

قد اتفقنا على ما يأتى :

مادة ١ — يحدد بين البلدين عاقبة تؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما .

مادة ٢ — اذا أصبحت مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه في حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو عن مصلحة من مصالحها تقوم في الحال بريطانيا العظمى لانجهاها بصفة محارب .

ولأجل تحقيق هذه المعاونة بين الجيشين تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش الإنجليزي . وإذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٣ — تتعهد بريطانيا العظمى بأن تبذل كل ما لها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على استبدال نظام أكثر ملائمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر بنظام الامتيازات الحالى .

وتعترف الحكومة المصرية — في سبيل الاعتراف لها بحق التشريع ضد الأجانب — لبريطانيا العظمى بحق التدخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصرى يشترط الآن في تطبيقه على الأجانب مصادقة الدول ذوات الامتيازات . وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بالانستعمل هذا الحق الا في الأحوال التي يجعل فيها القانون في مسائل الضرائب تفرقا غير عادل في معاملة الأجانب ولغير مصالحهم أو التي يتعارض فيها القانون مع مبادئ التشريع المشتركة بين الدول ذوات الامتيازات .

وتوضع اتفاقات خاصة بالتعديلات المقترحة ادخلها على النظام القضائى الحالى توصلها الى إلغاء الحاكم القنصلية وتخويل الحاكم المصرية كامل السلطة في محاكمة رعايا الدول ذوات الامتيازات .

مادة ٤ — تبذل بريطانيا العظمى وساماتها لتقبل مصر في حماية الأمم وتضفيده الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض .

مادة ٥ — اذا اشتبكت بريطانيا العظمى في حرب تقبل الحكومة المصرية ، ولو لم يكن يقترب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، أن تبذل لبريطانيا العظمى كل ما في وسعها من المساعدة في حدود أراضيها بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٦ — تسهلا وتحقيقا لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الامبراطورية ، ترخص الحكومة المصرية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تنق قوة عسكرية في الأراضي المصرية . ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وتستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة سنوات من تاريخ العمل بهذه الماهدة في

مادة ٧ — تتعهد مصر بالالتحذ في البلاد الأجنبية موقفا يتناق مع المبالغة أو موقفا يجوز أن يقضى الى اثاره صغوبات لبريطانيا العظمى كما تتعهد بالانستعمل في البلاد الأجنبية سلك المعارضة للسياسة التي تتبعها بريطانيا فيها ، والا تتقدم مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

مادة ٨ - تعين مصر بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا ماليا تخوله في الوقت الملائم السلطات التي يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .

مادة ٩ - نظرا للتنظيم القضائي المستقبلي تعين الحكومة المصرية أيضا في وزارة الحفانية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية موظفا يحاط علما بكل ما يس آداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .

مادة ١٠ - بالنظر الى العلاقات الخاصة التي تنشأ المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر ، يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير . ويكون اعتماده بالطرق العادية المنبجة لاعتماد الممثلين السياسيين ويغول حق التقدم على الممثلين الآخرين .
مادة ١١ - مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان الى مفاوضات تجري فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية في تحرير حقوقه ، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع الى الحالة التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التي وردت في التقرير الذي وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية في اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقا للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور ، وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الري على مجرى النيل التي أشار إليها ذلك التقرير في مصلحة مصر .

مادة ١٢ - انه وإن تكن الحكومتان على يقين من أنه مع الايضاحات السابق الاشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يمتثل وقوع أى سوء تفاهم بينهما إلا أنهما رغبة في الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقتا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام يعرض على جمعية الأمم . ويصرح الطرفان المتعاقدان منذ الآن بالاذعان لغاؤها .

المشروع البريطاني

مشروع معاهدة تحالف بين بريطانيا العظمى ومصر

ان حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والأراضي البريطانية في وراء البحار وامراتون الهند :
وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر :

رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرما على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين ؛

وبما أنه يقتضى ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلدين تعيينا دقيقا وذلك بأن تحمل وتحدد المسائل المعلقة وهي المسائل التي رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

ورغبة في قطع السبيل دون امكان أى تدخل في ادارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستوري الحالى العمل به ؛
ونظرا الى أن غير وسيلة بلوغ هذه الغاية هي عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — في مصلحة كلا الطرفين المتعاقدين — تعاونهما الفعل في القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها والمحافظة على علاقات الصداقة بينهما وبين الدول الأجنبية الأخرى ؛
قروا عقد معاهدة لهذا الغرض وصيها المفوضين عنهما وهم :

.....
.....
.....

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض الكامل وتبينت صحة هذه الأوراق قد اتفقوا على ما يأتى :
مادة ١ — يحدد بين الطرفين المتعاقدين مخالفة تؤكد الى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما .

مادة ٢ — كافة مسائل السياسة الخارجية التي تكون المصلحة فيها مشتركة بين البلدين تكون موضوع مشاورة تامة صريحة بين الطرفين المتعاقدين . وعلى الأخص اذا حدثت ظروف يحشى منها الاخلال بحسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وأية دولة أخرى يتشاور جلالة في الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية للاتفاق على خير الطرق الودية لحل الاشكال .

مادة ٣ — اذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على اثر غارة أو اضواء أيا كان نوعه في حالة حرب للدفاع عن أراضيه أو عن مصلحة من مصالحه ، يقوم في الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاجناده بصفة محاربة وذلك مع عدم الاخلال بما ينص عليه من الأحكام في ميثاق جمعية الأمم .

مادة ٤ — اذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو اذا وجد في حالة حرب ، ولو لم يكن يقترب على هذه الحرب أى سياس بمحقوق منصر أو مصالحها ، يئذ حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي المصرية كل ما في وسعه من التسهيل والمساعدة اللتين تقتضيهما حالة حلفتين مشتبهتين مما في حرب بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٥ — تسهيلات لتعاون بين القوات المسلحة لكل من الطرفين المتعاقدين وتسيلا وتحقيقا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق المواصلات الامبراطورية البريطانية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى في الأراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض ويئذ له في كل وقت ما يقتضيه بقاء هذه القوات ويقرر بها من التسهيلات ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا تحمل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ينظر الطرفان المتعاقدان في مسألة الجهات التي تستقر فيها تلك القوات مسترشدين في ذلك بما تكونان قد أحرزته من الخبرة في تنفيذ أحكام هذه المعاهدة مع مراعاة الأحوال العسكرية القائمة في ذلك الوقت .

مادة ٦ — لأجل تحقيق التعاون بين الجيشين تحقيقاً فعلياً طبقاً لأحكام المادتين الثالثة والخامسة يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش البريطاني . وإذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٧ — يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارية العمل به في مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر .

مادة ٨ — بالنظر الى التعهدات التي أخذها حضرة صاحب الجلالة البريطانية على نفسه بمقتضى هذه المعاهدة بشأن الدفاع عن مصر من كل اعتداء وإلى المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق جلالة فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية في مصر تتعهد الحكومة المصرية بأن توافي حضرة صاحب الجلالة البريطانية في كل وقت بوسائل التحقق من أن حياة الأجانب وأموالهم تتمتع بحماية كاملة في مصر . وتبقى الحكومة المصرية في ادارة البلاد عنصرها أجنبياً كافياً لضمان مثل تلك الحماية .

مادة ٩ — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لقبول مصر في جمعية الأمم ويضد الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الغرض .

مادة ١٠ — يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفاً يتناقض مع المحالفة أو موقفاً يجوز أن يفضى الى إثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية كما يتعهد ألا يسلك في البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي تتبعها بريطانيا العظمى فيها وألا يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضراً بالمصالح البريطانية .

مادة ١١ — كلما دعت الحاجة لاستخدام موظفين أجانب في الإدارة تطلب الحكومة المصرية من حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها للقيام بسد حاجاتها وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تبذل لها المعونة اللازمة في هذا السبيل . وكل تعيين لموظف أجنبي لا يتبع بالجنسية البريطانية في وظيفة مدير أو في أية درجة أعلى يجب أن يتفق عليه مقدماً بين الحكومة المصرية وحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

مادة ١٢ — بالنظر الى العلاقات الخاصة التي تنشأها المحالفة بين الطرفين المتعاقدين :

(١) يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير . ويكون اعتماده بالطرق العادية المنبئة لاعتقاد الممثلين السياسيين . ويقول حق التقدم على الممثلين الآخرين .

(٢) يظل منصب المستشار المالي والمستشار القضاة باختصاصاتهما الحالية قائمين كما هما الآن . ويكون تعيينهما كما كان في الماضي بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية . ويكونان تحت تصرف الحكومة المصرية في جميع المسائل التي ترى استشارتهما فيها .

مادة ١٣ — يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أوقى ضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر في مجارى النيل العليا هو استقرار سيادتهما المشتركة في السودان .

وكلاهما متفقان على أن يتخذا كفعاولة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق الناتج الى وودت في تحرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفي الاتفاق الذي عقد في أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلي مصليحي الري في مصر والسودان . ويمتخ ممثلو مصلحة الري المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر سنار كما أنه تكون لهم حرية الوصول الى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقاً للقواعد التي وضعت في التقرير للمذكور . وتمتخ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل

مساعدة ممكنة لتكثيفها من القيام، لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن، بأعمال الحفظ المنصوص عليها في ذلك التقرير . وتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكبيل ودفع كل مبلغ تقضى تدعو الحاجة اليهما باعتراف الطرفين تويضا للمصالح المحلية من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار اليها .

ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر — نظرا لاهتمامه بحفظ السلام في ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية — في دفع حصته الحالية في نفقات الادارة في السودان الى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحال تدعو الى اعادة النظر في هذا الترتيب .

مادة ١٤ — لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق أو التسهيلات التي تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٥ — يتضمن ملحق لهذه المعاهدة أحكاما تفصيلية لتنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة . ويكون الملحق ما للمعاهدة نفهما من النفاذ . وتكون مدتها مدته .

مادة ١٦ — انه وإن يكن الطرفان المتعاقدان على يقين من أنه مع الايضاحات السابق الاشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما الا أنها رغبة في الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقتا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام ولا يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

الملحق

٢٠ - في أثناء المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة يجب ألا يتجاوز عدد رجال الجيش المصري في زمن السلم ١٢,٢٥٠ رجلاً . ولأجل تحقيق الاتصال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية وتنسيق تدريجها يجري العمل في هذه المدة طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة بين ممثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ مايو و ٣ و ١٣ و ١٤ يونيو سنة ١٩٢٧ على التوالي .

٢١ - تضع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية مدرين وفنيين عسكريين وتبذل لها التسهيلات الخاصة بالتدريب العسكري بحسب ما يقع عليه الاتفاق بين الحكومتين في هذا الشأن من وقت إلى آخر وليس للحكومة المصرية أن تدرب رجالها في بلد أجنبي عدا بريطانيا العظمى .

٢٢ - تورد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى الحكومة المصرية بالثمن الاساسي ما يلزمها من الأسلحة والذخائر والتجهيزات مما لا يصنع في مصر ، وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر .

٢٣ - تحتفظ القوات البريطانية في مصر بما تتمتع به الآن من المزايا والامتيازات وتستمر الحكومة المصرية في الملحق المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة في أن تضع مجازاً تحت تصرف تلك القوات الأراضي والمباني التي تشغلها الآن .

٢٤ - تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومتراً على كل من جانبي قناة السويس على ألا يسرى هذا الحظر على القوات المشار إليها في المادة الخامسة من المعاهدة ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة ببناء على اتفاقات معمول بها .

٢٥ - يحتفظ بالإدارة الأوروبية في وزارة الداخلية وتسهل الحكومة المصرية بالامتياز عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الموجودين الآن في الإدارة المذكورة وفي البوليس بمصر والاسكندرية وبور سعيد إلا أن الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

ملاحظات عامة على المشروع البريطاني

مقدمة عن مصر

كان الغرض من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يعاد الى مصر التي أعلن استقلالها حق التصرف من غير قيد في ادارة شؤونها إلا ما يربط منها بالنقط المحتفظ بها . ولقد كفل محضر أول مارس سنة ١٩٢٢ ايضاح هذه النقط ولكن ذلك الايضاح فضلا عن عدم كفايته لم يكن يقيد الوزارات التي تعاقبت من بعد وزارتي في سنة ١٩٢٢ ، والظاهر من جهة أخرى أن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها في حل منه .

وقد كان من شأن ذلك أن يقوم خلاف في الرأي في بعض المسائل التي رأت الحكومة البريطانية فيها أن من حقها أن تستشار فيها أو أن ترمس بشأنها الخطة الواجبة الاتباع . ولما كنت راغبا في وضع حد لتلك الاختلافات التي يترتب عليها تكرار العلاقات الحسنة بين البلدين فقد فكرت في امكان عقد عارضة توضح وتحدد المسائل الملقة ايضا وتحميدا وافين وتحمص ما للطرفين المتعاقدين وما عليهما من الحقوق والواجبات فيتي بذلك وقوع حوادث كالتى وقعت في يونيه الماضى .

على أن المشروع البريطانى لا يتضمن دائما الايضاح والتحديد المطلوب وهو يستعمل بعض الصيغ المبهمة التي لا تليق أن تصبح عند العمل بها مثارا لمثل ما تعرضنا له حتى الآن من الصعوبات وحيث يتضمن ذلك المشروع ايضا أو تحديدا فانه يرمى الى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة تافى في شؤون كثيرة ما تمتع به مصر من حرية في السنوات الأخيرة . فلا يسع مصر إذن أن تنمى بانها - اذا جاءت المحاكمة ببعض القيود لسيادتها - تستفيد في مقابل ذلك التخلص من قيود آخر ، اذن المشروع لا يجعل حظها خيرا مما كان لو بقيت الحالة مهمة على ما كانت عليه مع التصفقات الأربعة ، وما كان التدخل في شؤون البلاد في ظل تلك التصفقات ليزيد على ما يجوز أن يحصل في ظل المشروع .

على أن أخص ما في معاهدة التحالف أن يكون الى جانب ما للطرفين المتعاقدين من الحقوق والواجبات المحددة ، حرية واسعة النطاق يتي من خلالها في سياق استعمالها روح الصداقة بينهما ، ولو أن أعمالها وتصرفاتها في كل الأمور قيدت بوجود الاستشارة والإعناق مقدما عليها لترتب على ذلك اضماف الصداقة لا توثيقها . والواقع أن الصداقة بين حليفتين لا تتولا وتعرض الا في ظل فهمهما الصحيح لمصالحهما المتبادلة ، والا اذا توفرت للحليفتين حرية الرأي والإرادة ، ولن يتحقق معنى الصداقة الصحيحة بين اثنين اذا كان أحدهما للأخر وصيا أو رقيقا عتيلا .

لذلك يجوز القول بأن الأحكام الرئيسية للمشروع تخالف ما جاء في مقدمته التهديدية من مقاصد ، ولا نزاع في أن هذه الأحكام تترك في النفس أثرا واضحا بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير رقة ، وانما تنتمس بما تحفذه من التدابير وأما ليل الحيلة والمراقبة بين الأغراض التي تتحقق عادة بين الحليفتين الحريين بالثقة وبالفهم الصحيح للصداقة . واذا أتبع بريطانيا العظمى بمثل هذا المشروع أن تحزم بالفعل كل ما ترى اليه من النتائج الحسية المقصودة فان الثقة المتبادلة بين البلدين لن تستفيد من ذلك شيئا . أما بريطانيا العظمى فان شعورها بأن مصالحها لن تصان بغير الوصاية التي جاء المشروع بها لا بد أن يقوى على توالى الأيام ، وأما مصر فان تحمل هذه الوصاية لا بد مبطلها ولن تشرف في صميم نفسها بأى فضل لها في محافظتها على المصالح البريطانية الا كانت في أعمالها وتصرفاتها في هذا السبيل مسيرة بإرادة الدولة الوصية لا صادرة عن وحى نفسها .

وربما قيل ان المصالح البريطانية تتطلب التدبر والحذر وتقتضى أن يبدأ بوسائل الحيلة يقل عنها شيئا فشيئا الى أن تنقطع تماما ، تاركة مكانها همة بلها التجلثا وجريتها لخدمت آثارها ، ولست أنكر هذه الحقيقة بل لقد اتخذتها نبراسا في وضع المشروع الذي تشرفت بتقديده غير أنى لا أزال أرى بكل احترام أن المشروع البريطانى قد تجاوز الغرض المقصود منه بما احتواه من نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لا تحى ولا تغفل لما بين .

ولا بد في انهاء الصداقة وجعلها قوية لا تتزعزع بما تترك عليه من تماخل وتمايل في المصالح ويحوطها من همة واحترام متبادلين ، من الاجترار بالضمانات الضرورية . وانى للمدرك جد الإدراك أن الواجب في السياسة تهذير أسوأ الفروض ولكن لا لئلا تحى عليه المعاملات اليومية ولا لئلا ييبس عن النظر ، وإنه لئلا يكتفى بمدته أنه ليس توفر الوسائل لانتفاء تحقق ذلك الفرض البسئ أو لمعالجته اذا تحقق . ومن هذه الناحية أستطيع أن أقهر أنه ليس

في المشروع الذي قدمته ما يفقد بريطانيا العظمى أى منزلة محسوسة يمكن أن يكفلها لها المشروع الآخر . نعم ان المشروع البريطاني يربو على المشروع الذي قدمته في الاحتمالات ولكن ليس في تلك الاحتمالات ضمانا أكبر للصالح البريطانية ، وكل ما فيها أنها تدل على عدم الثقة وعلى الرغبة في وضع مصر تحت الوصاية .

على أن ما تطمح اليه مصر وتحرص عليه هو اقتناع بريطانيا العظمى بصداقتها وجعل الثقة تسود العلاقات بين البلدين وهي لم يفتها في هذا السبيل أن تقترح جميع الضمانات الكفيلة بابقاء كل خطر بل الكفيلة بمنع المشاكل البسيطة . ولكنها ترى من كرامتها ومن حقها على نفسها أن تحتفظ بحريتها كي تقيم الدليل لبريطانيا العظمى على أن هذه الحرية تتفق كل الاتفاق مع حماية المصالح البريطانية ، وكيف يكون ثمت شك في ذلك أو كيف يفترض أن مصر - بعد أن حصلت على مخالفة تكفل لها مع تحقيق أمنها المشروع مع مساعدة أقوى حليف في الدفاع عن أرضها - يمكن أن تسبب لبريطانيا العظمى أى قلق دون أن تعرض نفسها للتهمة بأقبح ضروب الخيانة والجبن .

وبعد هذه الملاحظات العامة أنتقل الى البحث التفصيلي في المشروعين :

التمهيد - الفقرة الرابعة - "ورغبة في قطع السبيل دون امكان أى تدخل في ادارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستوري الجاري العمل به " .

يبدو أولا أن هذه الفقرة تجيز أو بالأحرى لا تنهى امكن التدخل في ادارة شؤون مصر الخارجية بما أنه بدلا من كلمة "الادارة" مجردة استعملت عبارة "الادارة الداخلية" ويبدو ثانيا أن تلك الفقرة لا تنهى التدخل في الادارة حتى الداخلية منها اذا كان هذا التدخل لا يتعارض مع النظام الدستوري في القطر المصري .

أما عن النقطة الأولى فلا مشاحة في أن التهمات التي تأخذها مصر على ماقتها والتي ورد ذكرها في المادة السابعة من مشروعي (ويقالها المادة المباشرة من المشروع البريطاني) فيها كل الكفاية لتطمئن بريطانيا العظمى بشأن خطة مصر في سياستها الخارجية . وترى مصر أن التدخل الذي تتم عنه الاشارة في هذه الفقرة يعدل الوصلية في الحقيقة ، فليس على أذن سوى أن أحيل الى ما سبق لي ذكره في هذا الصدد .

أما عن النقطة الثانية فيلاحظ أنه بالنظر للاتفاقات الدولية التي تقيد سيادة مصر قد جاء في المادة ١٥٤ من الدستور المصري أن "تطبيقه لا يحل بتعهدات مصر للدول الأجنبية" فإذا فرض عقد اتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى على قاعدة المشروع البريطاني فإن هذا الاتفاق بطبيعة أنه اتفاق دولي سيقيد مفعول الدستور المصري . ولهذا فإن عبارة "تدخل في ادارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستوري الجاري العمل به" لا تنطوي على أى تحديد للتدخل في شؤون الادارة الداخلية اذ كان الدستور المصري لم يبين مدى لاثرو وقوة نفاذه بالنسبة للدول الأجنبية . أما العبارة التي اقترحتها فترى على العكس من ذلك الى تحديد أثر المادة ١٥٤ وتستثنى بوضوح من حكم هذه المادة سلطة التدخل المبهمة العامة التي يراد من فقرة المشروع البريطاني على ما يظهر أن تظل الحكومة البريطانية متمتعة بها . واذن فتكون العبارة التي اقترحتها ، بمثابة تفسير للمادة ١٥٤ ، مدلوله ، أنه في العلاقات التي بين مصر وبريطانيا العظمى لا محل لتبرير الحقوق والالتزامات الصريحة .

الفقرة الخامسة - " ونظرا الى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هي عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل - في مصلحة كلا الطرفين المتعاقدين - تعاونهما الفعلي في القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها " .

هذه العبارة تسوى بين مصر وبريطانيا العظمى تسوية تامة مطلقة فيما يتعلق بالدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ، ويفهم منها لزاما أن ذلك الواجب مفروض من الأصل على بريطانيا العظمى ، على أن ذلك لن يكون الا مع الحماية ، فان مثل هذا التمييز لا يجوز بين بلدين يساويان في الحرية ، اذ أنه اذا كان ضمان الاستقلال والدفاع عن الذات من الواجبات الجوهرية الطبيعية بالنسبة لمصر ، فلا يكون بالنسبة لبريطانيا العظمى كذلك الا من طريق العرض ويوصف أنها حليفة . ولذلك لا يكون ضمان استقلال مصر والدفاع عنها واجبا مشتركا بين البلدين الا نتيجة للعلاقة وبناء عليها ، وليس كذلك أصلا وبالذات ، ويجب اذن ملاحظة الفرق بين مركز مصر وإنجلترا في هذا الصدد عند تحرير نص هذه الفقرة اذا رغب في استبقائها .

" والمحافظة على علاقات الصداقة بينهما وبين الدول الأجنبية الأخرى " .

لا يتبين جليا على أى جملة تمطف هذه العبارة . فإذا كان المقصود أن خير الوسائل للحصول على تلك النتائج هو عقد المحالفة والمحالفة على علاقات الصداقة الخ فلا يكون هذا الأم من باب تحصيل الحاصل ولا يصلح سببا من الأسباب التي تبنى عليها المعاهدة . إذ لا يخرج الأمر فيه عن أنه إرشاد أو نصيحة لا سببا يسوغ أو يفرض أحكام المعاهدة . أما إذا كان المقصود — خلافا لما ذكر — هو أن المحالفة تسهل التعاون الفعلي والمحالفة على علاقات الصداقة ، جاز التساؤل عما يمكن أن يكون ثمت من الصلة أو الارتباط بين عقد المحالفة والمحالفة على علاقات الصداقة الخ ، وفي الحق أنه لا شك في أن هذه المحالفة سيكون من آثارها أن حالة مصر من الناحية الدولية تعتبر قد استقرت على قواعد وأسس أشد متانة وقوة ، وأنها تصبح لذلك أحق وأجدر بتقدير الدول الأجنبية واحترامها وصداقتها . ومن جهة أخرى فإنه وقد كفلت نصوص المعاهدة صيانة مصالح بريطانيا العظمى بتسبب هذه الدول أقل استعانة على تلك المصالح ، وأكثر استعدادا للنظر إليها بدين الاحترام والعطف ، ولكن هذا وذلك نتيجتان مختلفتان ترجع إحداهما إلى أحد طرفي العقد والأخرى إلى الطرف الآخر . وفيما عدا ذلك لا أرى وجها لأن يكون عقد المحالفة عاملا لتوثيق علاقات الصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى بوصف كونهما طرفا واحدا وبين الدول الأجنبية طرفا آخر . بل انه ليخشى أن تؤول تلك العبارة على غير وجهها ، فقد يرى فيها معنى وأثر من معاني الحماية وآثارها ، والحماية كما هو معروف تقتضي فيها يتعلق بالعلاقات الخارجية اندماج الدول المحمية أو فناءها في الدولة الحامية . وعلى أى حال فإن فكرة المحالفة على علاقات الصداقة لا ترتبط مطلقا بنصوص المعاهدة ويمكن دون الإخلال بأى شيء فيها أن تحذف هذه الإشارة .

المادة الثانية — الواقع أن هذه المادة تذكر لفنى المقصود بالمادة العاشرة التي تقابل المادة السابعة من مشروعي فإن جوهر النرض الذى ترى اليه هذه المادة الثانية هو الاستيثاق من أن مصر في سياسة شؤونها الخارجية لا تلحق ضررا بالمصالح البريطانية وهذا هو عين المراد أيضا من المادة العاشرة .

على أن هذين النصين يتناقضان ولا يجوز الجمع بينهما ، فإن التمهيد المنصوص عليه في المادة العاشرة يقتضى بالضرورة أن تكون الدولة الخليفة حرة في تصرفها بمعنى أنها ليست ملزمة قبل شرونها في عمل معين بالاستشارة فيه أو بالاتفاق مقدما عليه ، إذ القيد الوحيد لحريةتها يتعلق بالمقصد لا بالوسيلة ، ثم إن الجزاء على مخالفة التمهيد يخصم في فسخ المحالفة . أما المادة الثانية فإنها على عكس ذلك تنفى بذاتها الحرية وتثبت في الحقيقة صورة من صور الوصاية ، وحكم مصر معها شبيه بحكم القاصر تخضع عليه إذا أراد أن يباشر عقدا صحيحا من عقود التصرف أن يحصل من وصيه على الترخيص له بذلك ، وإنما يحدد المقصد لمن يتولى وحده شؤونه نفسه . أما من يؤخذ بيده في طريقه فهو في غنى من ذلك .

ولقد أفضت في مسألة الوصاية التي هي طابع المشروع البريطاني في ملاحظاتي العامة بما فيه الكفاية . فلست بحاجة لنف إلى إعادة ذكر الأسباب التي تترشح من مصر من أجلها إلى قبول قاعدة تسيير عليها كالقاعدة التي أنت بها المادة العاشرة ، إذ كانت تلك القاعدة تجمع إلى أنها تتضمن المصالح البريطانية ضمانا وإفيا ، أنها تتفق مع رغبات مصر الحقيقية ، وهي بعينها الأسباب التي لا ترضى مصر من أجلها أن تجيز نظاما يقرر الوصاية عليها .

وقد رد على الملاحظة السابقة بالاعتراض بأن المادة الثانية لا تنطبق إلا على الشؤون الخارجية التي ترتبط بها مصلحة مشتركة بين البلدين ، وبأن مدى انطباقها لذلك ضيق محدود ، وبأن ما رسمته من التكاليف يقتضيه الاشتراك في المصلحة .

غير أنه يجوز التساؤل عما هي تلك الشؤون على وجه التدقيق ، وما هو ضابط المصالح المشتركة ، ومن هو الذى يقضى بوجودها ، وعند أى حد يقف مداها ، وهل تلك الشؤون تهتمصر على مسألة الدفاع عن القطر أم تتناول المسائل الاقتصادية والقضائية وغيرها ؟

اذن لا مناص من التسليم بأن هذه العبارات قد بلغت الناية من الإبهام واللبس وأن ما انطوت عليه من التصميم يجعلها تفرج جميع مناسخ السياسة الخارجية ، ويخرج عن ذلك أن حركة الحكومة في هذا الميدان تصبح مشلولة ، بل تصبح معطلة أعمال السياسة الداخلية نفسها بقدر ما تكون متصلة بالسياسة الخارجية . وإلحق أن هذه الأعمال بضروبها المختلفة تصاب بالشلل والعطل بالنسبة لمصر المستقلة إذا كانت تجعل تابعة لبريطانيا العظمى وخاضعة لوصايتها .

• وأنه لن المفهوم في حالة توتر العلاقات بين مصر ودولة أجنبية أى في الحالة التي يجوز أن يقال فيها ان تمت خطر الحرب أن الحليقين بقبولان المشورة أو على الأصح أن تستشير مصر بريطانيا العظمى، لأن مثل هذه الاستشارة من صميم معنى المحالفة ولها، ولكن هذه المسألة حالة بينها، لا مثل يجوز القياس عليه، كما هي مصورة في هذه المادة. وبناء عليه فلكي يتوافر معنى التحالف ويتبنى معنى الحماية أو الوصاية ينبغي استهلال المادة الثانية بعبارة "إذا طرأ".

وهل ثم حاجة الى أن يزيد على ما تقدم أن من الجائز أن يكون لحليقتين في بعض المسائل المفردة أو العارضة مصالح مختلفة أو متعارضة، وأن تعمل كل منهما مستقلة عن الأخرى على تحقيق مصلحتها الخاصة دون أن يكون في ذلك اختلال بروح التحالف، ولم يكن معنى التحالف ليقضى توافق المصالح في جميع الشؤون، والمهم في هذا الصدد أن يمسك كل من الحليقين عن أى عمل أو تصرف يتنافى الغاية المقصودة من المحالفة أو يعطلها.

المادة الرابعة — هذه المادة تختلف عن المادة الخامسة من مشروعى في نقطتين، فمن جهة تضيف الحالة التي تكون بريطانيا العظمى فيها مهددة بحرب، ومن جهة أخرى تشير الى أن التسهيلات والمساعدات الملحوظة هي التي تقتضيها حالة حليقين مشبكتين معا في حرب.

وإذا صدقنا العبارة فإن الفكرة التي تتضمنها المادة الخامسة من مشروعى ترجع الى اقتراح عرضه الوفد المصرى حينما كان يتفاوض مع اللورد ملتر، وكان وجه ذلك الاقتراح بيان معنى التبادل في المحالفة (دفعنا لشبهة الحماية التي تعطى ولا تأخذ) وتقديم الدليل الحسى على حسن استعداد مصر وصدق نياتها. على أنه بالنظر لما لبريطانيا من المركز الخاص في العالم، وكثافة وخطورة مشاغلها السياسية، ولما يفضى اليه بالنسبة لمصر في هذه الحالة التبادل المجرد من كل قيد، ورؤى وجوب تحديد الماونة بأن تكون في داخل الأراضي المصرية. نعم لم نحدد التسهيلات والمساعدات واقصر على إيراد بعض الأمثلة عليها غير أن هذه الأمثلة هي في الحقيقة كل ما يتصور في هذا الصدد. أما الصيغة المقترحة في المادة الرابعة من المشروع البريطانى فقد يظهر أنه أريد بها تحديد معنى المساعدة ولكن هذا التحديد لا يتناول من توسع في ذلك المعنى. ولهذا فيحسن قبل المناقشة في هذا الموضوع تفسير مراد الحكومة البريطانية من عبارة: "تقتضيها حالة حليقتين مشبكتين معا في حرب".

المادة الخامسة — تجعل هذه المادة لوجود الجيوش البريطانية في القطر المصرى غرضا جديدا هو التعاون بين الجيوش البريطانية والمصرية، وقد كان يظن بحق أن ذلك الفرض يتحقق تماما بتعهدات مصر المشار اليها في الفقرة الثانية من المسألة الثانية لأن التعاون بين جيشين يتطلب تقريبا بين الأساليب وفي بعض الأحيان مشاكلة بينها أكثرهما يتطلب وجود الجيشين باسقرار أحدهما الى جانب الآخر، وعلى كل حال اذا وجب الاحتفاظ بهذا الفرض فيجب أن تشترك الحكومتان في تحديد العدد اللازم من الجنود البريطانيين وفي تعيين المكان الذى تمسك فيه.

• ثم ماذا يراد بالتسهيلات التي يقتضيها بقاء القوات البريطانية وتدريبها. ولقد يظهر أن الفقرة الرابعة من الملحق تتضمن بيان هذه التسهيلات هل أنه يجب أن يبين ما اذا كان يجوز أن هذه التسهيلات تنبع لشيء آخر غير ما ذكر في الملحق.

وبعد فإن الفقرة الثانية تجعل الحكم في مسألة المكان الذى تستقر فيه الجنود البريطانية حتى بعد مضي عشرين من العمل بالمعاهدة مجهلا غير مضمون، فيجوز أن يكون لمصلحة مصر ويجوز ألا يكون، ولا تعدو هذه الفقرة الوعد بالنظر في المسألة، ولقد يلوح بالرمز من أن ذلك النظر من شأن الطرفين أن الحل يتوقف بصفة خاصة على بريطانيا العظمى، لاسيما اذا مع مفهوم هذه الفقرة من أن تنفيذ نصوص المعاهدة مهمة تقوم القوات البريطانية على تحقيقها، مما يعمل لوجودها غرضا ثالثا جديدا لم يكن حتى الآن متوقفا.

فليس من شك إذن، مع تعدد الأغراض التي يقصد اليها بوجود القوات البريطانية، ومع كل ما تقدمت الإشارة اليه من الشك والتجهيل بالنسبة لمكان استقرار تلك القوات، في أن الواقع في أمر تلك القوات انه — بالرغم من تأكيد الفقرة الأولى للعكس — احتلال بالمعنى الصحيح، وفي أنه أشد الوجوه اختلافا بسيادة البلاد.

المادة الثامنة — يتضمن هذه المسألة سببين: أولهما الدفاع عن البلاد من الاعتداء، وثانيهما مسؤوليات بريطانيا العظمى الخاصة بحال المصالح الأجنبية. كما تتضمن تعهدين تلزم بهما مصر، أولهما أن توافق مصر بريطانيا العظمى بوسائل التحقق من توفر الحماية اللازمة لأرواح الأجانب وأموالهم، والثاني أن تحتفظ في الإدارة المصرية بمنصب أجنبي

في ضمان مثل هذه الحماية. ولؤذن لى هنا ملاحظة أن مصر لم تطالب في المفاوضات السابقة بمثل هذه التعهدات. ثم ما هى تلك الوسائل ، وما هو عدد الموظفين لأجانب ، وفى أى نوع من الوظائف ، كل هذه تعهدات بالغة من الأهمية والاطلاق علينا يجعل قبولها بمثابة وضع اليد تماماً على إدارة مصر الداخلية كلها .

ثم ما هو وجه الارتباط بين الدفاع عن البلاد ضد أى اعتداء يوجه اليها وبين التعهدات المشار إليها . فهل انصرف الفكر مثلا الى حالة تدخل إحدى الدول الأجنبية عسكريا في مصر لحماية أرواح التاجين اليها وأموالهم ، ولكن المعلوم هو أنه - اذا استثنى تدخل بريطانيا العظمى في سنة ١٨٨٢ - لم يقع قط تدخل من هذا القبيل . وقد يقال إن وجود الجيوش البريطانية في مصر وقاما شر هذا التدخل . ولكن ماذا يكون القول في المدة السابقة على الاحتلال الإنجليزي حيث كانت أرواح الأجانب وأموالهم أكثر تعرضا لخطر منها الآن وكانت السياسة المصرية دونها الآن سواء في حسن الادراك أو في صحة التدبير . وأخيرا فإن الجنود البريطانية لا تتدخل عن البلاد بمقتضى عقد الحظافة .

• وإذا تعرضت بفرض المستحيل أرواح طائفة من الأجانب وأموالها لخطر (ويعتبر خائوبا عن موضوعنا حالة الاعتداء على فرد من الأجانب إذ لم يهدد التدخل في بلد ما بسبب مثل هذه الحالة) فلا بد من أن يسبق العمل المباشر عمل دبلوماسيتي ، وهذه الحالة هي المعنية بنص كنص المادة الثانية من المشروع بحسب الصيغة التي اقترحناها ، وفي مثلها تتحقق القائمة من ذلك النص .

أما التعهد باستبقاء عنصر أجنبي في الإدارة المصرية فقد ذهب عن البال فيما يظهر أن مصر أصبحت منذ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ المؤيد باتفاقية عقدت بين مصر وبريطانيا العظمى غير ملزمة بإبقاء أجنبي في وظيفته وبالأولى غير ملزمة بتعيين أجنبي في وظيفة تخلف من أجله . ولو أن هناك ما يلزمها بعد أن دخلت من سنة الى سبعة ملايين من الجنهيات تمويضا للموظفين الأجانب بأن تعود من حيث بدأت لكنت مصر كمن يدور في حلقة مفرغة غريبة الشكل ولا تقصر أمرها على تحريك القدمين دون أن تخطو أى خطوة .

على أن فساد المسألة أت من أساسها ، إذ ما هي بالضبط مسئوليات بريطانيا العظمى حيال المصالح الأجنبية ، وكيف يمكن التوفيق بين هذه المسئوليات مع ما خلعه المشروع البريطاني عليها من الشكل وفرقه عنها من النتائج ، وبين وجود ممثلين للدول الأجنبية بمصر من ناحية ، أو كيف يمكن من ناحية أخرى التوفيق بينها وبين أى صورة من صور الاستقلال ، ولقد أظنت إنجلترا استقلال مصر حقق لنا أن نعتقد أن ذلك الاعلان يبنى على الاخلاص اللائق بالسياسة البريطانية . ثم أى فائدة تمنحها مصر من تعريف المسائل المتعلقة اذا كان هذا التعريف يؤدي على طول الخط الى توسيع التدخل البريطاني في شؤون مصر وتخليده .

لكل هذا يجوز أن نتبرأ أن بريطانيا العظمى لم تقصد بهذه المادة الى مثل ذلك المرمى البعيد الذي يصح وصفه بالمهادم لكيان استقلال البلاد ، وأنها لم تقصد أكثر من اشتراط بقاء بعض الأنظمة أو الهيئات الإدارية القائمة الآن ، والتي ترى هي أنها كفيلة بالأمن والطمأنينة على أموال الأجانب وأرواحهم (الفقرة السادسة من الملحق المشروع) . فاذا كان هذا هو ما ترى اليه بريطانيا العظمى فاني أستأذن في لفت النظر الى أن الأنظمة الدولية التي وضعت لحماية المصالح الأجنبية وافية بهذا الترض تماما . ولقد وقت به مؤكدا قبل الاحتلال . فلماذا إذن تعدد العبارات الإنجليزية المصرية فوق تعقيدها بهذا النص الخارج عن الموضوع . وقد يكون الأولى بالنسبة لموضوع الضمانات اللازمة لمصلحة الأجانب وفيما اذا كان ينبغي أن يحتفظ بالضمانات القائمة أو أن يضاف اليها ضمانات جديدة ، أن تكون المناقشة فيه عند إعادة النظر في نظام الامتيازات الحالي .

على أنه اذا كانت بريطانيا العظمى ترى منذ الآن أن تثبت في الحظافة شيئا من قبيل الضمانات التي طلبتها في الفقرة السادسة من الملحق في الوسع أن يتفاوض البلدان في وضع شرط في هذا الصدد يحل محل الفقرة المتفرد ذكرها .

ومع هذا فاني أرى التنبيه فيما يتعلق بالإدارة الأوروبية الى أن السبب في وجودها كان على وجه الخصوص تعقب مرتكبي الجرائم السياسية . أما الآن وقد اكتشف أمرهم فلم يعد مبرر لبقاء هذه الإدارة مع وجود المستشار القضائي والموظفين البريطانيين في بوليس القاهرة والاسكندرية وبور سعيد . والحقي أن هذه تدابير مختلفة يكفى أيها التأمين الأجانب (على فرض أن استقلال البلاد يلي القلق والازطاج في روعهم) ومن مجاوزة الحد الجمع بينها جميعا . فضلا عن هذا فقد أيد الاختبار علم قائمة تلك الإدارة وأثبت أن وجودها طالما أدى الى الاحتكاك مع هيئات البوليس في المدن الثلاث الآتية الذكر وبخاصة في مدينة القاهرة .

المادة الحادية عشرة - الفرض من هذه المادة إيجاد ضامن لتفادى أى نفوذ سياسى من جانب موظف غير بريطانى ، وإنى مقتنع تماما بأن هذا الفرض يجب ، لمصلحة الصداقة والمخالفة بين البلدين ، أن يكون نصب أعيننا ، ولكن فِيمَ إلزام الحكومة المصرية بالإلتزام دائما للحكومة البريطانية ولم لا تترك لها حرية الاختيار من بين الرعايا البريطانيين . ومن الواضح أنه إذا عيّنت الحكومة المصرية بريطانيا فى وظيفة فإن هذا الموظف لا يشخص أى مصلحة سياسية ، وأن تعيينه لا يجوز أن يكون ذريعة لبريطانيا العظمى للتدخل فى الشؤون التى يناط بالموظف المذكور أدائها ، وليس التعيين ألا تصرفا من تصرفات الإدارة الداخلية تقوم الحكومة المصرية به قيامها بالتصرفات الداخلة فى اختصاصها . نعم بلغات الحكومة المصرية فى بعض الأحوال إلى وساطة الحكومة البريطانية لتسهيل عليها استخدام بعض المرشحين ، ولكن الشطر الأكبر من التعيينات فى السنوات الأخيرة تم مباشرة على يد الحكومة المصرية ذاتها ، فكل تقييد لحريتها فى هذا الموضوع تقييد بلا مبرر لسلطانها المقرر من قبل المؤيدة بالعرف المتصل ، وأن أى نص خاص بهذا الشأن ولو أفرغ فى مثل القالب الآتى : "تسهل الحكومة البريطانية كلها بلغات الحكومة المصرية إلى وساطتها بأن تبذل الجهد فى معاومتها" يكون تزيينا وفضولا ففضلا عن أنه يثير شكوكا لا داعى لها إذ كانت الفكرة التى يبرعها طبيعة ومن قبيل تحصيل الحاصل ولم يكن نمت حاجة لتقريرها لا بين حليفين لحسب بل بين أى بلدين .

وينبغى من جهة ثانية ملاحظة أنه قد يفضل فى بعض الوظائف وإن كانت نادرة جدا اختيار أجنبي غير بريطانى . ففى مثل هذه الحالة يجب أن تكون الحكومة المصرية حرة فى اختيار الموظف حيثما تقضى مصلحة العمل بتوحيده الاختيار . أما أن يلقى هذا التعريف على مشورة الحكومة البريطانية فتقييد وتضييق لحقوق السيادة لا يتفقان واستقلال البلاد . صحيح أن النص المقترح يتضمن شيئا من محاولة تخفيف وطأة هذا التقييد وذلك باتخاذ حد لدرجة الوظائف التى تطلب الاستشارة من أجلها ولكن ما هى هذه الدرجة "درجة المدير فأفوق" أن هذه التمايزان هى الآمن اصطلاحات الكادر لأكثر . وقد لا تتفق مع حقيقة الوظيفة فإن هناك مديري أى موظفين يتولون إدارة شؤون مصلحة من مصالح الحكومة وليسوا فى الدرجة المتفق على تسميتها بدرجة المديرين أو الدرجة الأولى ، كما أن هناك موظفين فنيين تجمدت وظائفهم من سلطة الإدارة والحكم ولكنهم يتقاضون مرتب الدرجة الأولى ، وعلى فرض أن لكلمة المدير دلالة معينة فإن هذه المادة ليس فيها ما يقيد الحكومة المصرية إذا شاعت ترقية أجنبي موجود فى خدمتها إلى وظيفة المدير . ففيمَ إذن تقييد حريتها حينما يؤتى بهذا الأجنبي من الخارج ؟

الحق يقال أن مصر صديقة محقرا لن تبرح تولى وجهها لطيب نفس شطر صديقتها كما أعوزتها الحاجة إلى الأجانب من أصحاب الاختصاص الذى تؤثر المرشحين البريطانيين منهم لتقليدهم الوظائف الفنية متى توافرت فيهم الكفايات المطلوبة . ولكن اليون شامع بين هذا وبين أن يلقى عمل الحكومة المصرية على موافقة الحكومة البريطانية كلها تراضى لها أن هناك فائده لصالح العمل من وراء استخدام مرشح غير بريطانى .

وإذا كان من الواجب أن يشار فى معاهدة التحالف إلى شئ فى هذا الموضوع فلا يجوز أن يخرج عما سبق تقريره . المادة الثانية عشرة - نحن مشروع لجنة ملرو ومشروع اللورد كرزون بتحديد اختصاصات كل من المستشار القضائى والمستشار المالى . وقد كان مثل هذا التحديد أجدر بالمشروع الحاضر لاسيما أن الغاية المقصودة منه هى تحديد النقط المحتفظ بها والتى أدت إلهامها وإلهسا إلى صمويات بحة .

ولقد أصبح مركز هذين المستشارين ووظيفتهما غير معينين الآن ، وظاهر أن ما كان لديك المستشارين من المركز والوظيفة فى عهد الاحتلال أو الحماية لم يكن ليقى كما هو بعد أن أعلن استقلال مصر ، فيجب إذن أن نقيي ما إذا كان هناك منذ هذا الإعلان وثيقة ما تقييد الحكومة المصرية فى هذا الصدد . ولست أعلم أن شيئا من ذلك يوجد اللهم إلا النص الوارد فى إنذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ خاصا بهما ، ولقد أعلن أن الحكومة البريطانية لا تستحب أن تستبقى عبارات وصيغ صلدت بتأثير مثل الحالة النفسية التى كانت سائدة فى وقت تحرير تلك الوثيقة . لذا أرى أن الصيغة التى اقترحتها فى المادتين الثامنة والتاسعة من مشروعى تتفق تماما مع ما يجوز لبريطانيا العظمى أن ترغب فيه للاستيقا من أن النظام فيما يتعلق بالقضاء والمالية سيظل سائما فى القطر المصرى .

المادة الثالثة عشرة - لقد حرصت فى المشروع الذى قدمته على تجنب القطع برأى فى مسألة السودان العامة التى تختلف فيها الحكومتان وذلك اختصارا للناقشات بقدر الامكان . وقد اجترأت من تلك المسألة بالإشارة إلى بعض شؤون

معينة تتطلب حلا عاجلا ، غير أن المشروع البريطاني على العكس من ذلك أراد أن يعالج كل المسألة وأن يلغها وجها لوجه ليحلها على النحو الذي ترسمه خطة السياسة الإنجليزية في هذا الموضوع . ومن ثم كان يتعذر على مسابرة في هذا الطريق ولهذا أوترجيه المسألة الى مفاوضات لاحقة .

أما المسائل المستعجلة التي يتطلب حسن الوفاق بين البلدين مباشرة حلها فورا فهي التي أوضحتها في المادة الثانية من مشروعى أى : الحالة قبل سنة ١٩٢٤ وتوزيع مياه النيل ومشاريع الري .

الحالة قبل سنة ١٩٢٤ - قضى تصريح ٢٨ فبراير بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة في السودان ثم طرأت حوادث سنة ١٩٢٤ التي جعلت الحكومة البريطانية تقدم على إجراء تغييرات أساسية فيه وبخاصة على طلب إخلاء السودان من الجيش المصرى . ولا مراء في أنه لم بأسف أحد لوقوع تلك الحوادث وما أفضت اليه من عواقب بقدر ما أسفت مصر . ولا يخفى شك في أن بريطانيا العظمى تعالج المسألة ، في عهد الصداقة الذي سيقترح بمحاهدة التحالف اذ يسود السلام والوفاق بين البلدين ، بغير ما عالجتها به وقتما قدمت انذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ولا يغرب عن بال الحكومة البريطانية أن الخواطر من الجانبين قد هدأت وأن الغنوس تستطع أن تواجه في هدوء وسكينة حل تلك المسألة على خير وجه يمد الثقة المتبادلة ويوثق العلاقات الودية بين البلدين .

وأن الحكومة البريطانية تذكر بلا ريب أن الوزارة المصرية في سنة ١٩٢٥ قررت الاحتفاظ في الميزانية المصرية بالاحتياجات اللازمة لتفقات الدفاع عن السودان للدلالة على استمرار حقوق مصر على السودان وتمهيدا لعودة الأحوال الى مجراها السابق . ولقد وافق البرلمان المصرى على تلك الاعتادات في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ومجيب هذه الموافقة بتخفيضات تدل صراحة على أنه يرى أن الحالة في السودان ليست الا وقتية لا تلبث أن تسوى عند ستوح أول فرصة بما تقتضيه مصلحة البلدين . غير أنه بلوح من المشروع البريطاني أنه يريد أن يجعل تلك الحالة الوقتية نهائية دائمة ، وواضح كل الوضوح أن قبول مثل هذا الحل معناه تحل مضر عن حقوقها في السودان ، وإن ذلك الحل - حتى على فرض أن يكون الأساس هو السيادة المشتركة بين الحكومتين في السودان - يخل بالمساواة بينهما لمصلحة بريطانيا .

لذا كان الحل الذى يتفق وسده مع مركز بريطانيا العظمى ونفوذها ومع كرامة مصر وحقوقها هو أن تعود الحالة في السودان الى مجراها السابق في سنة ١٩٢٤ ريثما تسوى مسائله نهائيا . وهو أيضا الحل الذى وحده يحمل البرلمان المصرى على الاستمرار في الموافقة على الاعتادات اللازمة لتفقات السودان في الميزانيات المقبلة . ثم ان عودة الحالة الى ما كانت عليه لا تصح أن تكون أمرا طبيعيا لا صعبة فيه ولا تعقيد فقد كانت تلك الحالة منذ ثلاث سنوات فقط أمرا لا بأس به ، ولقد يكون من حسن التوفيق أن يطابق عود الحال الى ما كان عليه ، البسده في تنفيذ معاهدة التحالف لا سيما أنه ياد بهذه المعاهدة أن تقوم العلاقات بين القطرين على أثبت الأسس وأن تطبق على غرار الود الصريح .

مياه النيل - أما ما يتعلق بمسألة مياه النيل فيلوح لي أن المشروع البريطاني يوافق في الواقع على ما أبدته من الاقتراحات في المادة الحادية عشرة من مشروعى ، غير أنه أفرضا في صيغة قد يبر ظاهرها قول الذين يزعمون - خطأ في نظرى - أن السياسة الإنجليزية ترى الى إلغاء رقابة وزارة الأشغال المصرية على مياه النيل . ولحق أنى لا أجد تفسيرا واضحا للاعتراض عن الصيغة البسيطة الصريحة التي استعملتها ببارة "منح ممثل مصلحة الري المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة الأرصاد الخاصة بعمليّة سد ستار" وصبارة "اعطاء الحرية للوصول الى البيانات المتعلقة بها" فان هاتين البارتين اللتين صيغت على وجه التضييق قد تحلان على الظن أن مراقبة مصر لن تكون الا مراقبة حسابية للأرقام وعمليات الجمع ، في حين أن الطريقة الصحيحة الطبيعية لمراقبة الأرصاد هي مراقبة العملية ذاتها ، وفي حين أن حرية الوصول الى البيانات تستلزم حتما الوصول الى معرفة نظام حركة الخزائن ذاتها . ومن المؤكد فوق هذا أن بريطانيا العظمى لا تقصد أن تغير التقاليد التي أئتمتها ودافع عنها بقوة ، بكل المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل في وزارة الأشغال كاستشارين أو وكلاء وزارة ، وأترعهم فيها ما شئت من علم ومن اخلاص . تلك التقاليد تقضى بأن مراقبة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة . وقد روعيت دواما وبخاصة في إنشاء خزان ستار . أفليس من الأسهل في هذه الحالة أن تتخذ الصيغة الصريحة التي اقترحتها بدلا من الصيغة المبهمة الواردة في المشروع خصوصا وأن هذه الصيغة على إيهامها تؤدي الى نفس النتائج العملية التي تؤدي اليها الصيغة الصريحة ؟

ومن جهة أخرى قد يؤخذ من عبارة المادة الثالثة من المشروع يصدد مشروعات الرى التى قد تباشر مصر اقامتها على مجرى النيل أنها تتحدث عن بلد لا حق له على السويان وإنما يراد الاعتراف لى بعض المزايا والمنافع . كذلك احتفظ بمصالح السلطات الاقليمية كما لو كانت سلطات أجنبية . أما مسألة تقفات الأعمال التكبيلة والتعويض عن الضرر الذى يتجم من جراء أعمال الرى فليست المعاهدة على ما ترى موضعاً لذكرها لأن مسؤولية الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من حقوق سيادتها على السودان . دع أن مصر لم تغفل قط عن واجباتها فى هذا الموضوع .

يبقى أن نتبين ما هو اتفاق أول مايو سنة ١٩٢٦ الذى يشير المشروع اليه فى عرض الكلام على تقرير لجنة النيل خصوصاً وأنه يلاحظ أن المشروع البريطانى لم يشر الى التعديلات التى أدخلتها وزارة الأشغال العمومية على النتيجة الختامية لذلك التقرير ووافقت عليها مصلحة رى السودان على ما أذكر .

الملحق

عولمت العلاقات العسكرية بين البلدين فى خمس من ست فقرات يتضمنها الملحق وهى تتناول تحديد قوات الجيش المصرى وبيان بعض الالتزامات التى تقع على مصر من جراء وجود القوات البريطانية فيها واتصالها بالجيش المصرى وتدريب هذا الجيش وتعليمه وتزويده بالمؤن والذخائر كما تتناول أيضاً منع الطيران فوق منطقة معينة .

الفقرة الأولى — يجب قبل كل شىء الإشارة الى أن تحديد قوات جيش أحد الطرفين المتعاقدين فى معاهدة دفاعية هجومية أمر ليس له نظير ولا مبرر له أبداً . وليس من شك فى أن مصر أبعد ما تكون عن الرغبة فى الحرب وليس لها بالحرب مع ذلك من حاجة . بلغارها الى الشرق هو بريطانيا العظمى حليفها والى الغرب دولة إيطاليا التى ما برحت علاقاتها الودية بها على خير ما يراد . أما السودان فقد ساد السكون فيه وخيمت عليه الطمأنينة فلا خوف من نزوع أهله الى الثورة ولا من اعتداء جدى يقوم به البلاد المتاخمة له . لذلك كله تكون القوات الحالية للجيش فى الواقع كافية نسبياً ولكن الذى لا يتفق مطلقاً لامع استقلال البلاد ولا مع معاهدة التحالف هو فكرة التحديد فى ذاتها . ولم تكن مصر لتحديد قواتها إلا فى عهد سيادة الدولة العثمانية وكانت قوات الجيش المصرى مع ذلك معددة بجمانية عشر ألف جندى . أفيجوز إذن أن يقصر التحديد المقترح بأن بريطانيا العظمى تخشى إذا أصبح الجيش المصرى كبيراً أنه يعرض لمخطر سلامة المواصلات الامبراطورية أو يجوز أيضاً أن يفهم أنه إذا كان المشروع البريطانى قد أفرغ فى قالب لا يترك لمصر مجالاً لحرية تستطيع التحرك فيه ؟ فذلك الانخوف يداخل بريطانيا من تصرفات الحكومة المصرية . إذا كان الأمر كذلك فغير ألا يجرى حديث فى مخالفة . فما كانت بلقظها ولا بمعناها لتلتزم أو لتتفق مع تسوية يفسد بها ذلك الانخوف والتدابير التى تتيها لاقاء أسبابه .

ولقد يتبادر الى الذهن أن عدم تحديد قوات الجيش المصرى هو بالأكثر لمصلحة بريطانيا العظمى إذ كلما زيد عدد تلك القوات خف عـرب عاظمها أثرها تمهدت به تكليفة من المعاونة على الدفاع عن مصر . ولكن هذا وجه يفرض فيه توافر الثقة من الجانبين .

وعلى كل حال فانه يجب التنبيه الى أن هذه هى المرة الأولى التى تعرض فيها مسألة تحديد قوات الجيش المصرى . فان المفاوضات السابقة لا تتضمن أى أثر فى هذا الصدد . فهل جذ من الأحداث يأتى ما يبرر هذا التحديد أم ينبغي أن يقول ذلك بأن الثقة آخذة فى القصد شيئا فشيئا ؟ وهل ضعف الثقة هذا هو الذى يفسر أيضاً أن التسوية الوقتية ، التى وضعت لمدة ثلاث سنوات عقب الحادث الأخير بمدة تقضى بتبادل المذكرات الذى تشير اليه هذه الفقرة ، يقرها هذا المشروع ويحلها فائدة مدى عشر سنوات على الأقل ، مع أنه كان يلوح أن الأمل فى هذا الشأن إعادة النظر فى التسوية المذكورة بمناسبة عقد المحالفة ، وذلك للتوفيق بينها وبين الحالة التى تنشأ عن المحالفة .

الفقرة الثانية — يجوز التساؤل عما إذا كلت هذه الفقرة ليست تكراراً لشطر الفقرة السابقة لخاص بالاتصال بين قوات الجيش البريطانية والمصرية وتيسق طرائق تدريبهما . ولقد يظهر أن التعهد بوضع معالين وفتين تحت تصرف الحكومة المصرية يؤدى نفس الغرض من التسوية التى وضعت بالمذكرات المتبادلة فى شهر يونيه الماضى . والأقرب للفهم أن تعرض هاتان الفقرتان على سبيل الخيرة لا أن يجع بينهما .

ولست أدري إذا كان منع تدريب رجال الجيش المصري في بلد أجنبي غير بريطانيا العظمى مرجعه استحالة تعيين ضباط في الجيش البريطاني ممن تلقوا علومهم العسكرية أو أتموها بالخارج فإن لم تكن تمت استحالة من هذا الطراز فلا يفهم لماذا يكون الشيء الجائز في الجيش البريطاني ممثنا في الجيش المصري . وهل أى حال فالموضوع فني وانما أبديت هذه الملاحظة كأثر لما يحدثه هذا الشرط في نفس من كان غريبا عن ذلك الفن .

الفقرة الثالثة — مسألة التسليح والذخائر ارتباط وثيق بنظام التعليم والتدريب في الجيش وأسا لهما . واذ كان المطلوب نظرا للتعاون بين الجيشين أن يكون تعلم الجيش المصري وتدريبه على نط الأساليب المتبعة في الجيش البريطاني فقد تفهم ضرورة توحيد الأسلحة والذخائر في الجيشين ، ولكن هذه الضرورة شيء ، والالتزام بوجوب الرجوع الى الحكومة البريطانية في توريد هذه الأسلحة والذخائر شيء آخر ، ولا يستلزم أحدهما الآخر . حقا ان وساطة الحكومة البريطانية لا تكلف حكومة مصر ثمنا كبيرا (يؤكد المشروع للحكومة المصرية أنها تحصل على تلك الأسلحة والذخائر بقيمة تكاليفها كما لو كان ثمت مجال للشك في ذلك) ولكن هذا أيضا تعقيد جديد لا وجه له . وبعد فلم لا تتخاطب الحكومة المصرية مباشرة دور الصناعات القائمة بصنع الأسلحة والذخائر المطلوبة ؟ وهل المقصود هنا أيضا بسط رقابة ، وما هي المخاوف التي يراودها بذلك ؟

وانذا سمع نظري وجب أن يكون الأمر في التمينات أن الحكومة المصرية تستوردها من حيث تريد .

الفقرة الخامسة — لا أدري إذا كان مثل هذا المنع تقضى به الضرورة أم تسوغه المصلحة ، وقد يكون من الممكن اعتبار شريط من الأرض على جانبي قناة السويس في بعض جهاتها منطقة عسكرية لا يجوز التحليق فوقه بالطائرات ولكنه لا يمكن تطبيق هذا المنع على عموم منطقة القتال دون الاضرار بحرية المواصلات بين القطر المصري وآسيا . وهل قدر أن هذا المنع يتناول الطائرات التابعة لشركة (أمبريال ايرويز) كما يتناول كل طائرة مصرية ؟ وما هي هذه الانخفاضات القائمة التي تشير اليها هذه الفقرة ؟

الفقرة السادسة — راجع الملاحظة على المادة الثامنة ٤

الامضاء : (عبد الخالق ثروت)

أغسطس ١٩٢٧

[الوثيقة رقم ٤]

كتاب دولة ثروت باشا قبل مبارحته لندره في أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٧ إلى السير أوستن تشمبرلن

عزيرى صاحب السعادة .

من أطيب الأشياء الى نفسى أن أعرب الى سعادتك قبل مفادرتى لندره عن عظيم شكرى لما لقيته لديكم من حسن الاستقبال وإن أنس لا أنسى زمة الود التي ما برحت تصدرون عنها في محادثاتنا ولا ما أبدتموه على الدوام من صادق الرغبة في التماس أسباب التوفيق بين البلدين .

ولقد كان يسعدنى أن أرى مساعيكم المحميدة في تثبيت أركان الصداقة بين القطرين تكمل بالنجاح ، كما أنه يؤمنى أن يتحقق كل ما بذل من الجهود في هذه السبيل ، تلك الجهود التي لم تجمل حتى اللحظة الأخيرة بجمالا للشك في حسن ختام محادثاتنا في هذا الشأن .

ولا أزال أرجو ، إذ أتأدى منكم داعى الحكمة وألجأ الى صادق شعورك وصحيح انصافكم ، أن تتركوا الناية التي تعملون لها وأن تضموا الى اكليل لوكارنو اكليل الاتفاق بين إنجلترا ومصر .

الامضاء : (عبد الخالق ثروت)

[الوثيقة رقم ٥]

مشروع مذكرة أولى

من وزارة خارجية بريطانيا العظمى الى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في اصلاح نظام الامتيازات

حضرة صاحب الدولة

جاء في المادة السابعة من مشروع المعاهدة التي تناقشنا فيها ما يأتي :

”بم عهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجاري العمل به في مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر.“
وقد يكون من المفيد أن أرين لدولتكم القواعد الكلية التي يمكن بحسب ما أراه أن يرسمها هذا الاصلاح وذلك لأني مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية في اجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد فيما اذا أصبحت المعاهدة التي تمرر المناقشة عليها الآن نافذة .

وقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠ وقما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية اجراء تسويات لمثل الدول الأجنبية على اغلاق المحاكم القنصلية في القطر المصري لذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذي تقوم به المحاكم القنصلية الآن .

واني لمستعد لأن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للاصلاح المزمع ادخاله على نظام الامتيازات اذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء عليهما القنصلية الى المحاكم المختلطة .

وما لا ريب فيه أن ستمس الحاجة لادخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيستغل الجراء بالمناقشة في هذه النقط . على أن هناك بعض تعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم .

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة . ففي هذه الأحوال يكون النقل اختياريا ويجب أن يبقى الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص الى المحاكم المختلطة . أما فيما يخص بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فنحن على استعداد لأن قبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن الأحوال التي يكون المصريون فيها متهمين بجرمة ضد الأجانب ينطوي فيها صالح مختلط بسوغ لادخال كافة القضايا التي من هذا القبيل في دائرة اختصاص الجنائي الذي سيكون للمحاكم المختلطة .

وفي حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤول لجنة صغيرة يناط بها ابداء الرأي الذي ينبغي عليه استعمال حق الملك في العفو ويكون تأليفها من وزير احقانية والمستشار القضائي وخص ثالث ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيا لها فيما يخص بتنفيذ عقوبات الادماء الصادرة على الأجانب في القطر المصري .

والمتبع الآن هو أنه من الضروري لجعل التشريع المصري منطبقا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات في القطر المصري أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تناول التشريع المصري بأجمه الأمتلاق منه بفرض تكاليف مالية على الأجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو بانحصاصها . أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينفذ قبل أن يملن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يلقى على طاق الأجانب تكاليف ظلمة . وأما النوع الثاني فن شأنه أن يدخل في الواقع تعديلا على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول ولا ينبغي إذن أن ينفذ قبل مصادقة الدولة عليه .

وسيسندى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في مواد الجنايات اعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية واصداره .
وفي مشاريع القوانين التي وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية في هذا الموضوع (من المادة ١٠ الى المادة ٣٧ من القانون رقم ٢) ولا ريب في أن دولكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغي أن يخالف عن المبادئ المقررة في المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية في بريطانيا العظمى على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها .

. وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة "أجنبي" وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة فإذا كان التعريف الذى يستقر عليه الرأى أصيب من التعريف الوارد فى مشروع القانون رقم ١ سنة ١٩٢٠ فيصبح من الضروري أن تشمل المسائل التى يحاط المستشار القضائى بها علما كل ما يختص بإداء القضاء فى الدعاوى التى يكون فيها مصلحة لأى أجنبي لا أن تقتصر هذه المسائل على ما كانت المصلحة فيه لأجنبي تابع لاحدى الدول صاحبة الامتيازات .

والثانية منها أن يزداد عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفون الذين سيحتاج اليهم لتمكين من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرض . وعلى كل حال فإن المستشار القضائى الذى تعينه الحكومة المصرية طبقا لنصوص مشروع المعاهدة سيرجع إليه طبعاً لاستشارته في تعيين القضاة الأجانب في المحاكم المختلطة والأعضاء الأجانب في نياباتها ما

[الرابعة رقم ٦]

مشروع مذكرة ثانية

من وزارة خارجية بريطانيا العظمى الى حضرة صاحب الدولة عبدالحق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في اصلاح نظام الامتيازات (وهذه المذكرة تختلف عن سابقتها في المواضع التي وضع الي جانبها خط)

حضرة صاحب الدولة

جاء في المادة السابعة من مشروع المعاهدة التي تناقشنا فيها ما يأتي :

”يشهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجاري العمل به في مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر.“

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولكم القواعد الكلية التي يمكن بحسب ما أراه أن يترجمها هذا الإصلاح وذلك لأني مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية في إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد فيما إذا أصبحت المعاهدة التي تدور المناقشة عليها الآن نافذة .

وقد كان المرجو في سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية لإجراء تسويات لحل الدول الأجنبية على اغلاق المحاكم القضائية في القطر المصري . لذلك وضعت في السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتمكن من أداء القضاء الذي تقوم به المحاكم القضائية الآن .

وإني مستعد لأن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح المزمع ادخاله على نظام الامتيازات انا واقفت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القضائية الى المحاكم المختلطة .

ومما لا ريب فيه أن ستمس الحاجة لادخال تغييرات شتى على بعض القبط القضائية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة في هذه القبط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة إبانتها لدولكم .

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة ، ففي هذه الأحوال يكون النقل اختياريا ويجب أن يبقى الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات القضائية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص الى المحاكم المختلطة وأتوقع أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تكون مستعدة لأن تقبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي يكون لرعايا البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن من الضروري أن يحاكم المصريون المتهمون بجرائم سياسية ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة ، وتجنبنا لصعوبة الفصل في أي مسألة معينة فيما اذا كانت الجريمة سياسية أو غير سياسية يجب أن يوضع نص يقرر أنه كلما وجد لدى النائب العمومي أمام المحاكم المختلطة أسباب للاعتقاد بأن الجريمة المنسوبة الى مصري هي جريمة سياسية فتكون القضية من اختصاص تلك المحاكم وتظر فيها بناء على ذلك .

وفي حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة يناط بها إبداء الرأي الذي ينبغي عليه استعمال حق الملك في العفو ويكون تأليفها من وزير الحفانية والمستشار القضائي ومخص ثالث ويكون لهذه اللجنة تقصير أن تبدي رأيا لذلك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الاعدام الصادرة على الأجانب في القطر المصري .

والمتيح الآن هو أنه من الضروري لحمل التشريع المصري مطبقا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات في القطر المصري أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصري بأجمعه الا ما تعلق منه بفرض تكاليف مالية على الأجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها .

أما النوع الأول مما يستلني من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينبغي قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يوجد تميزا ظاهرا بالنسبة للأجانب . وأما النوع الثاني فمن شأنه أن يدخل في الواقع تعديلا على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول ولا ينبغي إذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

وسيسندى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنائيات اعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية واصداره وفى مشاريع القوانين التى وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ الى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢) ولا ريب فى أن دولكم توافهون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغي أن ينصرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة :

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد عن الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة "أجنبي" وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة وقد فهمت من دولكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضايتها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرجعية . وانى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهومها أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاة المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد الحرب سنة ١٩١٤-١٩١٨ من التغييرات فى السيادة .

ومن جانب آخر فإن المستشار القضائى يضع نفسه تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بأداء القضاء فى القضايا التى يكون لأجنبي فيها أيا كان مصلحة لا فيما يتعلق فقط بالمسائل التى تكون فيها مصلحة لأجنبي خاضع لقضاء المحاكم المختلطة .

أما المسألة الثانية فإن يزداد عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفون الذين سيحتاج اليهم للقيام بواجبات الوظيفة على وجه مرض . وبطبيعة الحال سيرجع الى المستشار القضائى لاستشارته فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة والأعضاء الأجانب فى نياباتها .

٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧

[الوثيقة رقم ٧]

رسالة السير أوستن تشمبرلين

بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بإبلاغ المشروع النهائي

حضرة صاحب الفخامة

إن المناقشات التي دارت بيني وبين ثروت باشا كانت في الواقع قد انتهت عند ما تركنا لندن عائدين الى مصر . ولكن الوقت لم يمكنني من الحصول على قرار نهائي من حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى بشأن الصيغة التي وضع بها مشروع المعاهدة على أثر ما جرى طويلا بيننا من تبادل الآراء الودي .

٢ - على أنني قد استطعت أن أخبركم قبل مبارحتكم مارسيليا على نفس البانيرة التي أبحر عليها دولته بأنه فيما عدا وضع نص مرض يشهد ما اتفق عليه في أمر نقطة ذات أهمية ثانوية انتهيت فيها مع ثروت باشا الى رأى من حيث المبدأ وفيما عدا موافقة حكومة حضرة صاحب الجلالة في المستعمرات الحرة وفي الهند (وهذا ما نأخذه ضروريا كما سبق أن بينت ذلك لولته) فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى مستعدة لقبول المعاهدة بالصيغة التي قرأها عليها ، كما أنه كان من المفهوم بيننا أن يعاقب اعتيادها على مصادقة برلمان كل من البلدين عليها .

٣ - واثني لقي غنى عن الإشارة الى أن المعاهدة بالصيغة التي قرأها عليها نهائيا تخلف في صلة مواضع مهمة عن المشروع الذي قمت به في بادئ الأمر الى ثروت باشا من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة . فانها تتضمن تساهلات عظيمة سادت بها حكومة جلالتهم نزولا على رأى ثروت باشا ومراعاة الشعور المصري بشية الوصول الى اتفاق وذلك بعد أن سمعت ما أبداه دولته من اليبائنات . وقد قرر ثروت باشا أكثر من مرة أن حكومة حضرة صاحب الجلالة كانت تتأهل وتجتب اعتراضاته واقتراحاته بروح الصداقة والعطف كما أنني أذكر بارتياح ما كان يديه دولته من نفس الروح ومن بعد النظر وصادق الرغبة للوصول الى اتفاق .

٤ - ويجب أن يبدى مشروع المعاهدة في صيغته الحالية أنه مبرر من الجانبين عن الحد الأقصى الذي يستطيع كل من الطرفين أن يتقدم اليه رغبة في ملاقة الآخر . ذلك ما كان مفهوما بيننا وعلى هذا الشرط فقط أمكننا أن نوثق باشا أن نبلغ هذا المدى البعيد ، فكان من نتيجة ذلك أن لا سبيل الى إجراء تعديلات أخرى وأن المعاهدة يجب أن تقبل كما هي أو أن ترفض كما هي .

٥ - ويذكر دولته ما عاتيه من الصعوبة في سبيل الموافقة ولوبصفة شخصية ومؤتمته على العبارة الواردة في أوائل المادة السابعة ، أشير بذلك الى الجملة الآتية : "يرتفع بين الوقت لوقت اتفاق يمهّد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ... " .

فقد كان يشغلني أن تثير هذه العبارة في المستقبل فكرة أنها تقضي حتما على حكومة حضرة صاحب الجلالة في وقت ما - مهما يكن بعيدا - بأن تعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لولته أنني وإن كنت لا أرى البيت أن أقف حجر عثرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق اذا أصبح يوما ما مستطاعا إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس في وثيقة لها ، لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر البلدين . وأن حكومة حضرة صاحب الجلالة لإسماها الارتباط بأى تعهد صريح أو ضمني بسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحلها حماية جميع خطوط مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير أن دولته قد أكدت أنه لم يرم بالعبارة التي اقترحها على الى هذا القصد ولا الى هذا المعنى .

وقال لي أنه يؤمل ، اننا ما اضمتدنا للمعاهدة ، أنه قد يأتي يوم تشعر فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما يجعلها تمهد في أمر الدفاع عن مصر وحماية المصالح البريطانية فيها الى الحكومة المصرية ، كما أنها شرعت من أسباب الأمن بما جعلها تمهد بحماية مثل هذه المصالح في المستعمرات الحرة الى حكومة تلك المستعمرات نفسها . وأن دولته ليدرك على كل حال أن هذا اليوم بعيد ويكفي أن يترك للحكومة حضرة صاحب الجلالة مطلق التصرف في تقرير أن ذلك جاء يومه . وكل ما يطلبه هو ألا تسد حكومة حضرة صاحب الجلالة الباب في سبيل إمكان تحقيق أمنية مصرية اذا تبقت هذه الحكومة نفسها في يوم مستقبل أن لاخطر بالنظر الى طبيعة العلاقات التي تربط مصر بالبحر من إمكان اتخاذ مثل هذا التدبير .

٦ — فبناء على هذا التأكيد قد رضيت بتضيد مطالب ثروت باشا لدى الحكومة البريطانية وبما يجب ذكره أن زملائي لأول وهلة كانوا يشاطروننى هذا الخوف للسبب نفسه الذى أبدته لدولته وهو الرغبة فى اجتناب استعمال أية عبارة يمكن أن تفسر فى المستقبل عن مجهولون ما دار بينى وبين دولته بما يمد إلزاما للحكومة حضرة صاحب الجلالة بأن تعقد فى زمن يتفاوت قربه اتفاقا من هذا القبيل . وقد أحطت حكومة حضرة صاحب الجلالة علما بما أبداه لى ثروت باشا من البيانات فى هذا الشأن . وبناء على هذا التفاهم وعلى تأكيدات دولته قبلت حكومة حضرة صاحب الجلالة النص الذى اقترحه .

٧ — ويشتمل المشروع على نقط أخرى كانت موضوع بحث جدى طويل بينى وبين ثروت باشا ولما كانت هذه النقط خارجة عن دائرة التعليمات التى أعطيت لى فقد اضطررت الى الاحتفاظ بها على وجه التعيين لعرضها على مجلس الوزراء . وسيرى دولته أن حكومة حضرة صاحب الجلالة قد تجاوزت عن الاعتراضات التى أثرتها معربة بذلك عن صادق رغبته فى جعل المعاهدة بحيث يستطيع ثروت باشا أن يؤيدها لدى الحكومة المصرية والشعب المصرى بكل ثقة ولا تحفظ .

٨ — وقد يكون دولته فى حاجة الى أن أكرره ما سبق أن أكدته له وأكدته هو لى من أن العبارات: "المعمول بها" و"الموجودة" و"الحالية" و"المقررة أصلا" وما يماثلها الوارد ذكرها فى المصحح، تتعلق بالشروط التى كان معمولا بها وقت المناقشة فى المشروع فهى لا تتناول أى تعديل فى هذه الشروط من الطرفين بطوراين ذلك الوقت وتاريخ اعتماد المعاهدة .

٩ — ويرى لى الآن أن أحيط نفاذكم علما بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى بعد أن خابرت حكومة حضرة صاحب الجلالة فى المستعمرات الحرة وفى الهند قد قبلت المشروع الذى قر الرأى طيه بيننا والرفقة صورته بهذا الكتاب وأنه رخص لكم بتوقيعه عن حكومة حضرة صاحب الجلالة طالما يستطيع دولته التوقيع عن الحكومة المصرية . وأملنا وطيد بأننا بهذه المعاهدة التى تصون كرامة الشعبين على السواء وتحقق لمصر حريتها واستقلالها والمتلة للاتفاقية بين الأمم وللإمبراطورية البريطانية حماية مصالحها الحيوية وتعهداتها الدولية ، وضعنا أسسا متينة للصداقة وحسن التفاهم بين مصر والإمبراطورية البريطانية فى المستقبل .

وأرجو منكم أن تتلوا هذا الكتاب على ثروت باشا وأن تسلموا الى دولته صورة منه
الامضاء : (أوستن تشمبرلن)

ملاحظة — نص المعاهدة المرافقة لهذا هو النص الانجليزى وهو النص الذى يوقع ويرسح اليه وذلك طبقا لما تم الاتفاق عليه بينى وبين ثروت باشا . ولتسهيل مهتمكم عند المناقشة فى الموضوع مع دوله أرسل لكم أيضا الترجمة الفرنسية .

المشروع النهائي

ان حضرة صاحب الجلالة ملك مصر :

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والأراضي البريطانية فيما وراء البحار وأمبراطور الهند :

رحمة في توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين ؛

وبما أنه يقتضى ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلدين تعيينا دقيقا وذلك بأن تحمل وتحدد المسائل المعلقة وهي المسائل التي رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

ورغبة في قطع السبيل دون إمكان التدخل في إدارة مصر الداخلية ؛

ونظرا الى أن خير وسيلة للبلوغ هذه الغاية هي عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — في مصلحة كلا الحكومتين المتعاقدين — تعاونهما الفعلي في القيام بواجبهما المشترك ، وأجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ؛
قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما وهم :

.....
.....
.....

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض الكامل وتثبت صحة هذه الأوراق، قد اتفقوا على ما يأتي :

مادة ١ — يعقد بين الطرفين المتعاقدين معاهدة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودي وحسن العلاقات بينهما .

مادة ٢ — يتمتع حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بالألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتناقض مع المحافظة أو موقفا يجوز أن يفضى الى إثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية كما يتمتع بالألا يسلط في البلاد الأجنبية سبيل المعارضة للسياسة التي يتبعها فيها حضرة صاحب الجلالة البريطانية والألا يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

مادة ٣ — اذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه في حالة حرب للدفاع عن أراضيه أو لحماية مصالح بلاده ، يقوم في الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لانجاده بصفة محارب ، وذلك مع علم الاخلال بما نص عليه من الأحكام في ميثاق جمعية الأمم .

مادة ٤ — اذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل في خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر واحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو أن تهدد حياة الأجانب وأموالهم في مصر يتشاور جلالتهم في الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الاشكال .

مادة ٥ — لأجل تحقيق المعاونة بين الجيشين المنصوص عليها في المادة الثالثة تتمتع الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش الانجليزي . واذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدرين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٦ — اذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو اذا وُجد في حالة حرب ، ولولم يكن يقرب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، يئذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي المصرية كل ما في وسعه من التسهيلات والمساعدة بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٧ — تحقيقا وتسهلا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية وورثها يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يثب في الأراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض . ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبيد الطرفان المتعاقدان النظر في مسألة المكان الذى تستقر فيه تلك القوات مسترشدين في ذلك بما يكونان قد أحرزاه من الخبرة في تنفيذ أحكام هذه المعاهدة . وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم . واذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقا لمطالب الحكومة المصرية جاز بناء على طلبها وبالشروط نفسها إعادة النظر في المسألة في آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور .

مادة ٨ — نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة ولما تنشئه هذه المعاهدة من التحالف ننحول الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم في حالة استخدام أجناب بصفة موظفين . ولا يعين من رعايا الدول الأخرى الا اذا لم يوجد من الرعايا البريطانيين من يكونوا حائزين للؤهلات والشروط المطلوبة .

مادة ٩ — يئذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر .

مادة ١٠ — يئذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر في جمعية الأمم ويضد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض . وتصرح مصر من جانبها بأنها مستعدة لقبول الشروط المطلوبة للاندماج في تلك الجمعية .

مادة ١١ — بالنظر الى العلاقات الخاصة التى تنشأها المحالفة بين الحكومتين المتعاقدتين يمثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية في بلاط حضرة صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد بحسب الأصول المرعية وينحوله حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حق التقدم على أى ممثل أجنبي آخر .

مادة ١٢ — لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتمهيدات التى تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٣ — الترتيبات التى يقتضها تنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة واردة في الملحق المرفق بها . ويكون الملحق ما للمعاهدة من حيث النفاذ وتكون مدته ملتها .

مادة ١٤ — انه وإن يكن كلا الطرفين المتعاقدين على يقين من أنه مع الايضاحات السابق الإشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما الا أنهمما رغبة في الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام ولم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

تعتمد هذه المعاهدة ويكون تبادل الاعتراف بـ فى أقرب وقت .

بناء على ذلك قد وقع (المفوضون) هذه المعاهدة وسموها بميثاق الفريقين ٤

صدرت فى من تسعين بتاريخ

الملاحق ١

- (١) ما لم يتفق مقدما بين الطرفين المتعاقدين على العكس ، يحتفظ في الجيش المصري مدة العشر السنوات المشار إليها في المادة السابعة من المعاهدة بموظفين بريطانيين من الدرجات الموجودة الآن في وظائفهم الحالية وبالشروط المنصوص عليها في العقود المعمول بها .
- (ب) لا تتوب الحكومة المصرية رجال الجيش المصري في الخارج الآ في بريطانيا العظمى وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بقبول كل بنة توفدها الحكومة المصرية لهذا الغرض الى بريطانيا العظمى .
- (ج) تكون أسلحة الجيش المصري من نفس الطراز المستعمل في الجيش البريطاني . وتبذل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساحتها اذا طلبتها منها الحكومة المصرية لتسهيل توريد تلك الأسلحة من بريطانيا العظمى .
- (د) تحتفظ القوات البريطانية في مصر بما تنتم به الآن من مزايا وامتيازات . وتضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف تلك القوات الأراضي والمباني التي تشغلها الآن وذلك الى أن يغير المكان الذي تستقر فيه تلك القوات عملا بالفقرة الثانية من المادة السابعة من المعاهدة . وعمل أثر هذا التغيير تعود الأراضي والمباني التي تملؤها القوات الى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف تلك القوات ما يبادلها من الأراضي والمباني في الجهات التي تنقل اليها .
- (هـ) تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبي قناة السويس ما لم يقرر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

الملاحق ٢

- (١) تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا ماليا لمحوه في الوقت الملأم السلطات التي يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين . ويحاط علما بكل مشروع شرعي مما يقتضى الآن مصادقة الدول ذات الامتيازات ليكون نافذا على الأجانب . ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .
- (ب) بالنظر الى تعديل النظام القضائي المنصوص عليه في المادة التاسعة من المعاهدة تعين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضا مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا قضائيا يحاط علما بكل ما يمس أداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها .
- (ج) الى أن يجري العمل باصلاح نظام الامتيازات المنصوص عليه في المادة التاسعة من هذه المعاهدة على أثر ما يقد من الاتفاقات بين مصر والدول ذات الشأن لاتفتير الحكومة المصرية في عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يشتغلون الآن بإدارة الأمن العام والبوليس الأ بعد الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

استيضاحات

عما تقصده الحكومتان المتعاقدتان ببعض عبارات مشروع المعاهدة ، مقدمة عن مصر

الفقرة الثالثة من التمهيد — يستبدل بالعبارـة الآتية: "وذلك بحل وتحديد المسائل المعلقة الخ" عبارة: "وذلك بتحديد المسائل المعلقة وحلها الخ" ذلك أن تحديد هذه المسائل يجب أن يسبق حلها .

المادة الثانية — المفهوم أن هذه المادة وإشارتها للصعوبات التي يمكن أن يثيرها موقف الحكومة المصرية ولمسلك المعارضة للسياسة الانجليزية وللصالح البريطانية التي قد يلحقها ضرر من جراء اتفاقات مصر ، لم يكن المراد منها غير المسائل السياسية البحتة وعلى ذلك فإن الحكومة المصرية يظل لها تمام الحرية في تصرفاتها الاقتصادية والتجارية .

المادة الرابعة — المفهوم أن هذه المادة التي كان يجب أو يجوز أن تلتحق بالمادة الثالثة كفقرة ثانية للدلالة على ما هناك من الارتباط بين الفكرتين الواردةين في المادتين، إنما هي متممة لأداة الثالثة، ذلك أنه يـنـتـشـر المادة الثالثة إلى واجبات إنجلترا في حالة إعلان حرب على مصرتين المادة الرابعة الأحوال التي قد تستدعي قيام إنجلترا بإيجابتها المنصوص عليها في تلك المادة وهي الأحوال التي تبرر تعهد الحكومة المصرية بمشاوره الحكومة البريطانية إذ كان المحظوظ فيها انتهاء لوقوع الحرب . وقد حصرت هذه الأحوال في أمرين أولهما حالة خلاف خطير مع إحدى الدول الأجنبية ينشئ ألا يحل إلا بقوة السيف وثانيهما حالة حدوث فتنة تهدد حياة الأجانب وأموالهم بحيث ينشئ تدخل إحدى الدول الأجنبية فيها بالقوة العسكرية . وقد كان الغرض من هذه المادة بوجه خاص تحديد الحالات التي تجب فيها المشاورة لئلا يمكن بذلك إمكان التداخل البريطاني في غير تلك الحالات .

ويجب التذكير هنا بأن المشروع البريطاني الأول كان يحتوي نصا (المادة الثامنة) لم يسعى قبوله لأسبابه ولما تضمنه من التعميم وبأن النص الجديد إنما وضع لارضائى في هذا الصدد .

المادة السادسة — كانت هذه المادة في تحريرها الأول تتضمن في وصف المساعدة عبارة: "التي تقتضيها حالة حليفين متشككين معا في حرب" فلم يسعى قبولها لما يمكن أن تؤدي إليه ، في حالة لا تكون فيها الحكومة المصرية في حرب ولا يتهددها حرب ، من إلزام الحكومة المصرية بإعلان الأحكام العرفية وإغلاق حدودها كلها أو بعضها وشراء المؤن قهرا الخ ، وإذ أجاز أن تعتبر هذه التدابير من وجوه المساعدة فلا مشاحة في أنها من الأسباب الخطيرة للأضرار والاضطراب في البلاد ، وعليه فليس في نية الحكومة المصرية أن تأخذ على نفسها في هذا الصدد عهدا ما . وما وضعت هذه المادة بصيغتها الحالية إلا لئلا يقرر ما للحكومة المصرية من حرية في هذا الموضوع .

المادة الباقية — الغرض من هذه المادة، كما يتخلص من البيانات التي اقترنت بوضعها، هو انتهاء أن يكون الموظفين الأجانب غير بريطانيين نفوذ سياسى أجنبي قد يعرض تحالف البلدين للخطر ، ولذلك جاء في المشروع البريطاني الأول أن تعيين الموظفين الأجانب من درجة مدير فما فوق يجب أن يكون بمشاوره الممثل البريطاني . إذا كانت هذه الطائفة من كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم نفوذ سياسى في إدارة الأعمال العامة هي وحدها التي تشتر في نظر بريطانيا العظمى مثل تلك المخاوف . وقد لاحظت على هذا النص أنه ، فضلا عن أنه يكون متاخلا غير جائز في إدارة البلاد، صعب التطبيق فإن أساسه مسألة (كادر) لائحات لها وليس بينها وبين النفوذ السياسى الذى يقتضى اتفاه أى ارتباط مباشر . وبناء على تلك الملاحظة أستعاض عن النص القديم بهذه المادة الثامنة التي تجعل مناطق الحكم في المسألة اعتبارا موضوعيا أدنى إلى القبول ولكن هذه المادة لا تتعلق طبعاً بالآ بنفس كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم بسبب أهمية مناصبهم نفوذ سياسى .

الملحق ١ (١)

جاء في الصيغة الأولى لنحر هذا النص أن شروط استبقاء الموظفين البريطانيين في الخدمة هي عين الشروط الواردة في المذكرات التي تبودلت في شهر يولييه الأخير بين نخامة المنسوب السامى وبني . ولما كان -إدله هذه المذكرات لم يحصل إلا بمناسبة حادث كاد يكدر العلاقات الحسنة بين البلدين فقد أثرت ألا ألع إليه أو أذكر به في سياق معاهدة يراد بها توثيق روابط الصداقة والود ، على أنه لم يقصد في الواقع أن يكون للصيغة الجديدة مدلول أوسع مما كان للصيغة السابقة . وقد تبينت في أحاديثنا مرى التسوية التي تمت . فيجب إذن أن تفهم العبارة الجديدة على أن من يجب الاحتفاظ به في خدمة الجيش هو المفتش العام ومساعداه فقط وعلى أن اختصاصات ذلك المفتش العام تظل محددة كما هي الآن بمقتضى مرسوم يناير سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط وجعله عضوا فيهما .

الملحق ٢ (ج)

كانت هذه الفقرة بحسب المشروع البريطانى الأول تشير إلى موظفى الادارة الأوروبية والموظفين الأوروبيين ببوليس القاهرة والإسكندرية وبورسعيد . وبعد مناقشة وضمت الصيغة الجديدة وكان المفهوم أن عبارتها لا تشمل إلا هؤلاء الموظفين بينهم مما يقرب عليه أن يبقى إنسان من موظفى ادارة الأمن العام خارجين عن مدلول تلك الصيغة . وقد حددت هذه الصيغة أجل الالتزام بأنه تاريخ العمل بما يتم عليه الاتفاق بين مصر والبول صاحبها الشأن من الاتفاقات بشأن اصلاح نظام الامتيازات المشار اليه في المادة التاسعة من مشروع المعاهدة .

ولا يخرج الحال في هذا الشأن عن أمرين :-

فاما أن تبهم هذه الاتفاقات في أجل قريب جدًا ،

وإما لا تنجح المفاوضات الخاصة بها .

وما دارت المناقشة حوله ووقع التفاهم عليه مع السير جون برسفيلد خاصة بقواعد النظام القضائى المستقبل هو تعيين بعض الضباط الأجانب بمصر والإسكندرية وبورسعيد ليكون منهم بوليس للأجانب يمكن للمحاكم المختلطة من أن تنفذ بواسطتهم أوامر القبض أو الضبط أو التفتيش في الحالات التي ترى فيها أن يكون تنفيذ هذه الأوامر بواسطة ضباط أجانب .

ولم يتفق على شيء بشأن الحالة الثانية فقد كنت في الوقت الذى كان الحديث فيه دائرا على هذه المسائل أتوقع أن تعالج المعاهدة السياسية واصلاح الامتيازات معا وفي وقت واحد . ولكن وقد عرض بعد ذلك أنه يجب اعضاء المعاهدة السياسية قبل المفاوضات في شأن الامتيازات وجب تدبير حل لتلك الحالة الثانية .

اصلاح نظام الامتيازات — أما المسائل التي أثارها كلاب وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ... نوفمبر سنة ١٩٢٧

في صدد تعديل نظام الامتيازات الأجنبية فيهمنى أن أدلى بشأنها بالايضاح الآتى :

١ — بالنسبة لاختصاص المحاكم المختلطة بنظر الجرائم السياسية التي تجمع من مصرى حل أجنبي متفع بالامتيازات أود أن أبدي قبل كل شيء أن المقصود إنما هو جريمة القتل الناشئة عن سبب سياسى دون أى جريمة أخرى . ولست أقصد بالاعتراف للنائب العمومى لدى المحاكم المختلطة بالحق في وصف جريمة قتل ما بأنها سياسية أو غير سياسية أن أعترف له بحق البت نهائيا في ذلك الموضوع ففقاضى التحقيق وبحكمة الجنايات اذا رأيا أن سبب الجريمة سياسى أن يقررا عدم اختصاصهما . وتختصر مهمة النائب العمومى إذن في أمر واحد هو أن يصدر قرارا ابتدائيا لا يرى لأكثر من تمديد الاختصاص موقتا وذلك تجنباً لتمطيل التحقيق بسبب اختلاف وجهات النظر في أمر الجهة القضائية المختصة .

٢ — أما ما يتعلق بالتشريع الذى يطبق على الأجانب فإن المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط تعتبر أنها القاعدة لكل تشريع لا يكون نشرها ماليا . وتكون مهمة الجمعية العمومية للمكة المختلطة الاستيثاق من أن التشريع الذى يعرض عليها ليس بحيث لا يتفق مع المبادئ المشتركة للتشريع في بلاد البول نوات الامتيازات .

وفيا يختص بالتشريع المال يجب ألا يستعمل حق المعارضة — الذى أرى نفسى مستعدا للاعتراف به —
إلا بالنسبة للقوانين التى تقرر فرقا فى المعاملة ^(١) لغير مصلحة الأجانب كما يجب أن يشترط فيه :

أولا — ألا يستعمل البناء على تقرير تضعه هيئة مشكلة لهذا الغرض وتكون الحكومة المصرية ممثلة فيها
كأن تكون مثلا لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء اثنان منهم مصريان والثالث يمثل الدول الكبرى ورابع يمثل الدول الصغرى .
ثانيا — أنه لا يوقف تنفيذ التشريع إلا استعمال حق المعارضة فعلا .

ثالثا — أن يقرر للحكومة المصرية حق الطعن فى ذلك الاستعمال أمام هيئة دولية تكون عصابة الأمم أو محكمة
لاهاي .

ويقضى أن يلاحظ هنا أن جواز رفع الأمر الى هيئة دولية عند مآثرى الحكومة المصرية أن حق المعارضة
استعمل على غير وجهه كان يرجع فى المشروع الذى قدمته الى أن الأحكام الخاصة بحق المعارضة كانت سينص عليها
فى المعاهدة نفسها فكان يجب لذلك أن يسرى عليها حكم المعاهدة الختامى بشأن تفسير أو تأويل أحكام المعاهدة
عند الخلاف بحسب ميثاق عصبة الأمم .

فاذا روى لمناسبات أخرى أن توضع الأحكام الخاصة بحق المعارضة فى اتفاق آخر فيجب احتفاظا بالمعنى المتقدم
أن ينص صراحة فى ذلك الاتفاق على حق الحكومة فى الطعن فى استعماله دون أن يكون فى هذا النص ابتداء
شئ جديد .

(١) المفهوم أنه لا ينبغي تفرقا فى المعاملة أن ضربة متساوية لجميع تكون أهمل أثرها على الأجانب لأنها تخضع بالنسبة لحالات أو أعمال
أشخاص أو أكثر تحققت عدم .

[الوثيقة رقم ١٠]

رسالة تلغرافية

بعث بها معادة السير أوستن تشمبرلين الى نخامة المود لويد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧
راجيا تسليم صورة منها الى حضرة صاحب الدولة عبد الحلق ثروت باشا

يجب في الثاني عشر من ديسمبر أن أجيب في مجلس العموم على سؤال بشأن نتيجة محادثاتى مع ثروت باشا .
وقد أجبت على الأسئلة التى سبق توجيهها الىّ في هذا الموضوع بأنه ليس في استطاعتى أن أضيف أى شيء الى
التصريحات التى فاه بها رئيس الوزارة في الجلد هول يوم ٩ نوفمبر . وانى مستعد لتكرار هذه الاجابة اذا رأى ثروت
باشا ضرورة ذلك غير أنى قد لآستطيع اجتناب اجابة تكميلية قبل أن يعطل المجلس جلساته بمناسبة اجازة عيد الميلاد .
وعليه فانى أفضل أن أقول انى ما زلت أعتقد مع دولته في التصريح الذى يلحق في هذا الصدد والذي ينبى لأسباب
واضحة أن يصدر هنا وفي مصر في وقت واحد وانى لأرجو ، انا ما أعيد السؤال في أواخر الأسبوع ، أن أستطيع
الاجابة عليه على وجه أوفى .

ومن الطيبى أن يكون ثروت باشا راضيا في أن يتبين بقدر ما يستطيع من الضبط والتحديد ، درجة التأييد الذى
يستطيع الاعتماد عليه ، ومن جهة أخرى فانه يتعذر أن يعرف ، بشيء من الوثوق والتأكد ، الموقف الذى يقفه
الأفراد أو الأحزاب حيال المعاهدة ، دون أن يذبح أن هناك معاهدة ودون أن تعلن أو تنشر روايات عنها قد يختلف
نصبيها من الصحة ، وليس هنا بالأمر اللائق ولا من شأنه أن يقوى وجوه الاحتمال بالموافقة على المعاهدة .

أما فيما يتعلق بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فان من الملائم أن يكون توقيع المعاهدة في خلال الأسبوع
المقبل وأن يكون نشرها هنا وفي القطر المصرى حوالى ٢٠ ديسمبر أى قبل العطلة البرلمانية مباشرة .

وأرجو أن تتلوا هذه الرسالة التلغرافية على ثروت باشا وأن تساموه صورة منها مع الاعراب عن رغبتي في معرفة
وجهة نظره في مسألة توقيع المعاهدة ونشرها .

[الوثيقة رقم ١١]

رسالة السير أوستن تشمبرلين الأولى الى دولة ثروت باشا

(سأمت في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

لم يفتنى ارسال بيان محادثاتنا الأخيرة الى السير أوستن تشمبرلين وردا عليها طلب الى الوزير أن أقبل الى دولتك هذه الرسالة وهذه ترجمتها الفرنسية :

”وأفاني اللورد لويد بالملاحظات والاستيضاحات التي قدمتها دولتك خاصة بالمعاهدة وبالمذكرة المصحقة بها المتعلقة باصلاح الامتيازات .

ولقد تذكر أن ، في المذكرة التي سلمت الى المستر سيلي بياريس في شهر أغسطس الماضي والتي تضمنت ملاحظاتكم على المشروع البريطاني الأول ، عني بوجه خاص بالإشارة الى فضل اعتماد بريطانيا العظمى على شعور الثقة المتبادلة التي تهيمن من التحالف على أى تدمير قاطع جاف من تدابير الضمانات . وقد كان لهذه الحجج أثر بالغ في نفسي وأظن دولتك تهابون بأن ذلك الأثرين في الصيغة النهائية للمعاهدة ، لذلك يلوح لي أن ما تعرضونه الآن من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تحدد مقدما ما سوف يكون تفسيرها لبعض مواد المعاهدة في ظروف فرضية ، يتعارض مع المبدأ الذي استندتم اليه . وإذا كان يجب أن شق بريطانيا العظمى بمصر فيجب كذلك أن شق مصر ببريطانيا العظمى .

وفضلا عما تقدم فإن تأويلات أحد المتعاقدين لا تلزم طبعاً المتعاقد الآخر مقدما ، ثم إن احتمال قيام خلاف في الرأي أمر شائع في جميع الاتفاقات الدولية التي من هذا النوع ، ولا يمكن بصحة قاطعة تفاديه بالمعاهدة ، على أن المعاهدة نفسها وصفت العلاج لذلك بما جاء في مادتها الرابعة عشرة وهي التي تقضي بأن تعرض أمثال هذه الخلافات في التأويل على مجلس عصبة الأمم . وأود أن أذكر لدولتك أنه عند ما وقعت معاهدات لوكارنو أبدي كثيرون مخاوفهم من أنه سيحتاج ، في المعضلات والمسائل الشائكة التي تعرض لها تلك المعاهدات ، أن يرجع باتصال الى مجلس عصبة الأمم لاستصدار أحكام تفسيرية . ومن أنه سيقرب على ذلك تفويت الترض من هذه المعاهدات . على أن هذه المخاوف لم يتحقق شيء منها أصلا . ورغمنا من مرور عامين على توقيع المعاهدات فإن ما أوجده بين الدول ذات الشأن من زيادة حسن التفاهم وتوثيق علاقات الصداقة والاخلاص أغنى عن الرجوع الى عصبة الأمم . وإن لنا بكل تأكيد أن نرجو أن يؤدي عقد معاهدتنا الى مثل تلك النتائج .

ومع ذلك فاني أقدر تماما رغبة دولتك الطبيعية في أن تكونوا بحيث تستطيعون أن توضحوا بقدر الامكان لزملائكم مرمى المعاهدة والاتفاقات الملحقه ومبناها . ولقد واقت اللورد لويد في عبارات عامة بيان ما أحدثته ملاحظات دولتك واستيضاحاتكم من الأثر في نفسي . وأذنت له في تبليغها الى دولتك وذلك مع مراعاة الاعتبارات المتقدمة .“

[الوثيقة رقم ١٢]

الرد البريطاني الأول على الاستيضاحات المصرية

(سُلم في ١٠ يناير سنة ١٩٢٨)

رأيتُ دولتكم من الضروري استيضاح المعاني التي تقصدها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وضمت في المعاهدة التي وقعتها وتعلمون دولتكم أن في الاتفاقات الدولية التي من نوع الاتفاق الذي وقعناه لا يمكن التفتادى عن احتمال وقوع خلاف في وجهات النظر على أن المعاهدة نفسها قد احتاطت لهذا في المادة الرابعة عشرة التي تنص على أن كل خلاف من هذا القبيل يجب أن يعرض على مجلس جمعية الأمم .

٢ - ومع مراعاة هذه الاعتبارات والاحتفاظ بها قد رخصت لي حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى بإحاطة دولتكم علما بأنها لم تقصد من المادة الثانية تنفيذ الحرية التي تمتع بها مصر حتى الآن من حيث عقد المعاهدات التجارية .

٣ - وفيما يختص بالمادة الرابعة فإن الالتزام الذي فرضته على حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بأن يستشير حضرة صاحب الجلالة البريطانية عند حدوث بعض الطوارئ لا يمنع ولم يقصد به أن يمنع ممثل البول الأجنبية من حق الاحتجاج لدى الحكومة المصرية كلما تهدد الخطر مصالح دولهم أو رعاياهم وفي مثل هذه الأحوال لا تحتفظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بغير حق التدخل حين لا تتيج المفاوضات المباشرة بين الفريقين في إيجاد حل وجين تكون ظروف الحال من الخطورة بحيث تجعل حسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والدولة التي نشب معها الخلاف في خطر .

فترى دولتكم بلا شك أن الإعراس الذي تركه المعاهدة عند النظر في جعلتها هو أن حق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في التدخل لحماية المصالح الأجنبية قد ضيق تنفيذا شديدا وهذا ما فهمته الحكومة البريطانية جيدا وما قصده .

٤ - ولا تريد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تتشدد في وجوب إعلان الأحكام العرفية إذا كانت المساعدة والتسهيلات التي وعدت بريطانيا العظمى بها في الظروف التي اقترضتها المعاهدة يمكن تحقيقها بدون ذلك الإعلان .

٥ - ولم تمارض حكومة حضرة صاحب الجلالة فيما مضى في استخدام خبراء من الأجانب حيث لا يوجد مشيرون بريطانيون لا همون للعمل وهي ليست راغبة في تعديل هذه الخطة ولا هي متشددة في تفسير المادة الثامنة تفسيراً يكون غير مقبول في ضيقه في هذا الشأن .

٦ - وتوافق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على وجهة نظر دولتكم بأن الملحق ٢ (ج) لا يفرض على مصر أى التزام بعد تنفيذ نظام الامتيازات على الوجه المبين في الملحق المذكور .

[الوثيقة رقم ١٢ مكر]

المكاتبان المتبادلان بين دولة ثروت باشا واللورد لويد

في ٢٦ و ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨ في شأن الإشارة الى توقيع المعاهدة

من حضرة صاحب الدولة ثروت باشا الى نخامة اللورد لويد

عزيزي صاحب النخامة

لاحظت لدى مراجعة الملاحظات التي تفضلتم بإبلاغها الى جوابا على ملاحظاتي أن الفقرة الأولى من ملخص مذكرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلين الموجهة لرأي حكومة صاحب الجلالة البريطانية ونياتها بشأن المادتين الثانية والرابعة من مشروع المعاهدة والمحق رقم ٢ (ج) قد استهلّت بالعبارة الآتية :

” رأيت دولتكم من الضروري استيضاح المعاني التي تقصدها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وردت في المعاهدة التي وقعناها . “

وقد فهمت دائما أنه لا شك في أن هذه العبارة لا تعيد أن المعاهدة قد تم توقيعها لأن المعاهدة التي لم تزل كما تعلمون نخامتكم موضوع المفاوضة بين سعادة السر أوستن تشمبرلين وبينى لم يقع بشأنها أى تبادل توقيع . وأكبر ظني أن هذه الجملة تصور صيغة البروتوكول الذي يمكن تباعده للدلالة على حقيقة معنى النصوص التي تم الاتفاق عليها وذلك في حالة التوقيع على المعاهدة .

ولقد تراءى لى في الوقت الذي اعترمت فيه مكاشفة زملائي بنتيجة محادثاتي وجوب ايضاح معنى تلك الجملة دفعا لما قد يقع عندهم من سوء التفاهم في هذا الصدد ما

القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨

المخلص

الامضاء : (عبد الخالق ثروت)

من نخامة اللورد لويد المنتوب السامي لمصر والسودان الى حضرة صاحب الدولة ثروت باشا

عزيزي رئيس مجلس الوزراء

أشكر لدولتكم جليل الشكر كما بكم المؤرخ ٢٦ فبراير. واني لموافق على أنكم محقون في اعتبار الجملة ” المعاهدة التي وقعناها “ التي يتضمنها مشروع الوثيقة المسلمة الى دولتكم في ١٠ يناير صيغة تستعمل في المذكرات التي يتبادلها الطرفان عند التوقيع على المعاهدة لا أنها تعيد أن شيئا قد تم توقيعها

المخلص

الامضاء : (لويد)

القاهرة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨

[الوثيقة رقم ١٣]

الاجابة المصرية على الرذ البريطانى الأول

(سَلِّت في ١٦ يناير سنة ١٩٢٨)

أرى التفسير الوارد في الشطر الأول من الفقرة الثالثة مرضيا اذ هو يعلى التزام الحكومة المصرية بمشاوره الحكومة البريطانية في الحالتين المنوه عنهما في المادة الرابعة ، على شرط أن المفاوضات المباشرة بين مصر والنولة الأجنبية لم تؤد الى حل المسألة المختلف عليها بينهما ، وأن تكون ظروف تلك المسألة من الخطورة بحيث انها تعرض العلاقات الحسنة بين مصر والنولة الأجنبية للخطر ، أى بعبارة أخرى أنه يخشى من تدخل عسكري ، غير أن الشطر الثانى من الفقرة ، وأن يكن قد أريد به تأييد التفسير الوارد في الشطر الأول منها ، قد يؤدى الى تاويلات لم تقصد من الجانبين ولذلك يجب حذفه .

وتريد الحكومة المصرية ، عند ما تمد الحكومة البريطانية بالمساعدة اذا وجدت هذه في حالة حرب أو هددت بوقوع حرب ، أن تحتفظ بحريتها فيما يتعلق باعلان الأحكام العرفية .

ومع ذلك فأخذنا بملاحظات السير أوستن تشمبرلين التى جاءت في اجابته التى قرئت على يجوز أن يكون مفهوما أن الحكومة المصرية تعلن عند الضرورة الأحكام العرفية اذا استازمتها مقتضيات الدفاع عن بعض الأراضى المصرية .

[الرفيعة رقم ١٤]

الاقترح البريطاني انلخاص بالبوليس والأمن العام

(سلم في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

اذا تعذر ، في أثناء الخمسة الأعوام التالية لفاذ المعاهدة ، الوصول الى الاتفاق مع الدول ذوات الشأن على اصلاح نظام الامتيازات المتوه عنه في الفقرة (ج) من الملحق (٢) ، وتعذر أيضا الاتفاق بين حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وبين الحكومة المصرية على تعديل الأحكام الواردة في تلك الفقرة ، فان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تشترك مع الحكومة المصرية في دعوة مجلس جمعية الأمم ليصدر قرارا فيما يخص بعدد ومركز واختصاصات الموظفين البريطانيين الذين يكونون حينذاك موظفين في أعمال البوليس والأمن العام ، مسترشدا بالأنحوال التي تكون قائمة في هذا الصدد اذذاك . ويكون من المفهوم أن الحكومتين تتبران هذا القرار اتفاقا بينهما بالمضى المذكور في الفقرة (ج) من الملحق (٢) المعاهدة .

[المؤيقة رقم ١٥]

خلاصة مذكرة

تعزم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن ترسلها الى الحكومة المصرية
عند التصديق على المعاهدة اذا رأت الحكومة المصرية الموافقة عليها
(سأمت في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

نصت الفقرة (٥) من الملحق ١ من المعاهدة على ما يأتى :

تخطر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جاني قناة السويس
ما لم يقرر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من
الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأحيط علم دولكم أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على استعداد ،
طبقا لهذا النص ، لأن لا تعارض فى استثناءات لهذا الحظر فى حالات الطيران الفردى الذى لا يكون جزءا من
خدمة منظمة ، ويكون خاضعا لمراقبة كافية ، ثم لا تعارض فى الحكومة المصرية ، وفى هذه الحالة يصدر الترخيص
اللازم فى كل مسألة على حدتها من السلطة المختصة فى الحكومة المصرية ومن الممثل البريطانى بالقاهرة .

وترغب حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أيضا أن تلبه الى أنها قد تطلب فى المستقبل موافقة الحكومة
المصرية على أن يستثنى من هذا الحظر خدمات طيران مدنى بريطانية قد يرى من المرغوب فيه انشاؤها ، وترجو أن
تحصل على تأكيد من الحكومة المصرية بأنها مستعدة للنظر فى أمثال هذه الطلبات بعين الرضا والحكومة البريطانية من
جانبها على استعداد لأن تنظر أيضا بعين الرضا فى كل طلب استثناء من هذا النوع يمكن أن يقدم فى المستقبل لمصلحة
خدمة طيران مصرية من النوع نفسه .

[الوثيقة رقم ١٦]

الرد البريطاني

الخلاص بالتحديد المطلوب للسادة الرابعة من المعاهدة

(سلم في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

أذن لي أن أحيط دولتكم علما بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية توافق على إلغاء الشطر الثاني من الفقرة الثالثة من المذكرة التي بعثت بها إليكم في ١٠ يناير خاصة بتفسير بعض مواد المعاهدة والفقرة المشار إليها تتعلق بتفسير المادة الرابعة .

[الوثيقة رقم ١٧]

الرسالة الثانية

من السير أوسطن تشمبرلين الى دولة ثروت بانثا
(سألمت في ٢ فبراير سنة ١٩٢٨)

وقفت دولتكم من لورد لويد على وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في المسائل التي اثيرتها دولتكم بشأن ملحق مشروع المعاهدة ، واني لوائق أن دولتكم ستبينون أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أظهرت فيما يتعلق بهذه المسائل وبغيرها من المسائل الخاصة بنص المعاهدة اعتدالا ومخاء ، بلغ بها أنها وافقت في بعض الشؤون على تأويلات لا يمكن أن يقال أنها مستفادة من مدلول النصوص التي تم الاتفاق عليها بيني وبين دولتكم من عهد غير بعيد ، ويجب أن أشير بوجه خاص الى أنه لن يمكن الاستمرار على هذه الطريقة وانه فيما يتعلق بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فانها قالت كلمتها الأخيرة في هذا الشأن .

وانني مستعد للاستمرار في المفاوضات قبل التوقيع على المعاهدة وبعد التوقيع عليها في تأليف واختصاص البعثة العسكرية البريطانية في مصروف توزيع مياه النيل وكذلك في أى مسألة ثانوية من مسائل اصلاح نظام الامتيازات لم تزل معقدة . على اني أؤكد لدولتكم أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يمكنها أن تتخذ أى مناقشة أخرى بالنسبة لنص المعاهدة نفسها .

٢ - وقد اتفقت دولتكم معي على أن التسوية التي تضمنتها المعاهدة تعتبر حلا عادلا للصعوبات التي كادت من وقت لآخرع الأسف ما يجب أن يكون بين مصر وبريطانيا العظمى من حسن العلاقات .

وقد كنا نؤمل أننا نضمن بهذه المعاهدة لمصر حريتها واستقلالها ومكانتها اللائق في جماعة الأمم ، مع المحافظة على المصالح الضرورية لبريطانيا العظمى والامبراطورية البريطانية ، وعلى تمهيداتها .

٣ - وان ما استكسبه مصر بهذه المعاهدة من حرية التصرف سيلقى على عاتقها مسؤوليات تقابل تلك الحرية .

ويجب أن أذكر دولتكم بأن جانبنا عظيما من تلك المسؤوليات تتحملة الآن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بمقتضى تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ فلما رفضت الحكومة المصرية الآن هذه التسوية اضطرت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تتشدد وتتلقى في ما احتفظت به في ذلك التصريح من الحقوق .

٤ - على أنه يصعب على أن أعتقد أن مصر تأتي أن تؤيد الجهود التي بذلتها دولتكم لعقد محادثة بين بلدينا . وأرجو دولتكم أن تسرعوا بعرض المعاهدة على زملائكم وأن تباشروا توقيعها في أقرب وقت .

وتبينون دولتكم أنه بالنظر الى حودة البرلمان للاجتماع لا أستطيع ، مراعاة لواجباتي في هذا الشأن ، أن أتجنب تقديم بيان مفصل بالمفاوضات التي جرت بيننا مما يستلزم أن تنشر في وقت قريب جميع المذكرات التي تبودلت في هذا الصدد .

رد دولة ثروت باشا على رسالتى المير أوستن تشمبرلين

حضرة صاحب السعادة

تفضل اللورد لويد بعث الى منذ زمن برسالة أولى موجهة الى من سعادتك وإذا كنت لم أبادر الى الرد عليها فانما كان ذلك لآنى رأيت فى استئناف المحادثة مع نخامته فى المسائل التى أثرتها فى اجتماعاتنا السابقة ، والبحث عن وجوه للتوفيق بيننا نوعا من الرد ، وانى لا أشاطركم الرأى فى مدلول المسألة ١٤ من مشروع المعاهدة فلا أستطيع تفسيرها على الوجه الذى فسرت به فى الرسالة المذكورة ، وعندى أنه يفرض فيها وقوع اختلافات لم تكن متوقعة وقت وضع المعاهدة لا اختلافات كان يراد من المعاهدة تسويتها أو بعبارة أخرى كانت معلومة ومقدرة الوقوع قبل وضعها ، ولكنى رأيت أن لا محل للاستئصال فى جدل فى هذا الشأن تلقاء التصريح الودى الذى ختمت به تلك الرسالة إذ تفضلتم فأعترفت فيها صراحة بأن من الطبيعى أن أرغب فى أن أكون بحيث أستطيع أن أئين لزملاى مرمى المعاهدة والاتفاقات المصققة بها وممتانها .

ومن عهد قريب أبلغنى اللورد لويد رسالة ثانية لم يسعنى أن أتركها من غير رد ، وقيل الرد عليها يجب . أن أعرب لكم عن الأثر العميق الذى تركته فى نفسى هاتان الرسالتان بلهجتها الودية وبما اضلوتا عليه من صادق الرغبة فى التقريب بين البلدين .

على أنى أستأذنكم فى أن ألاحظ بادئ بدء أن الاستيضاحات التى وجهتها الى اللورد لويد لم يكن الغرض منها ابداء اقتراحات جديدة أو استئناف مناقشة اعتبرها الفريقان قد انتهت ، كذلك لم يكن يراد بها تحميل النص ما لا يحتمل ، وإنما الواقع أن هذه الاستيضاحات ترجع الى ظروف وضع نصوص المعاهدة مما يبرر تلك الاستيضاحات تبريرا تاما .

وانكم لئذ كرون أنه على أثر المناقشات الطويلة التى دارت مع سعادتك ومع المسترلى والمسترمرى أن بعض النصوص مما أريد به التقريب بين التزامات المتعاضدة ، وبخاصة النصوص التى أثارها فيما بعد الاستيضاحات السابقة الذكر ، لم تكن قد وضعت فى صيغتها النهائية الا فى الليلة السابقة ليوم سفرى . وكثيرا ما يتفق اذا استعملت فى نص ما ، ألفاظ أو عبارات مبهمه أو غامضة (كما هى الحال فى المسائل التى طلب فيها الايضاح) أن يجه النص المذكور ملتبسا بما قد يقضى الى تأويلات مختلفة . على أن العناية باجتناب مثل هذا الالتباس أوجب ما تكون فى وثيقة فرضها الأساسى منع احتمال وقوع أى اختلاف فى المستقبل . وإذا روجعت الحاجة الى تسكين الخواطر الفلقة عندنا فلن يمكن أن تكون ثبت بمبالغة فى أى ايضاح أو فى أى دقة .

رجه فى دوره المشاكل ولاقتناعى بما لتسكين الخواطر الفلقة من الأهمية فى سبيل التوفيق بين البلدين رأيت منذ حردى وبعد أن أنصمت النظر مليا فى النصوص أن أبسط للورد لويد مختلف القطع التى يحتاج فيها الى ايضاح ، وكان من بواعث اوتياحى أن أقرا فى رسالتكم الأولى الى تأييدا صريحا لهذا الأسلوب .

فكان لى اذن أن أدهش بتصريح سعادتك بأن هذه الطريقة لا يمكن أن تستمر ولدعوتكم إياى فى الآن نفسه الى عرض المعاهدة على زملاى قبل أن تسوى أو توضح مسائل مياه النيل وإيجيش والبوليس .

والواقع أن ما وصدمت ببيانه من الأثر الذى أحدثته ملاحظاتى كان موضوع أحاديث عمدة بنى وبين اللورد لويد مذ تسلمت رسالتكم الأولى بل كان رد سعادتك فى وقت ما موضوع تلخيص كتابى منه لم أجده مرضيا فى بعض المسائل وقد أبلغته ملاحظاتى بشأنها كتابة . وعندك رأيت أن الأوفى لمصلحة الطرفين ، تسجيلا وتحديدا للنقطة ، أن أجعلها كتابية ، وهذا هو ما حدثنى الى أن أرسل الى اللورد لويد صودة من طلبات الايضاح كنت أتمخذا فى المناقشات الشفوية بمثابة مقكرة لى ، فليس هناك اذن غير نفس الاستيضاحات التى تقبلتموها سعادتك قبولاً حسناً فى رسالتكم الأولى .

ولشد ما أسفت لأن تكون هذه المحادثات بما تقتضيه من اتصال المراسلات بين لندن والقاهرة سببا لتأخيرى عن استشارة زملائى وزعماء الأحزاب المختلفة . وأظننى شعرت بما شعرتم به بل بأكثر ، من ذلك القلق العميق الذى يجده طول السكوت فى الفوس ، وإن لم يكن ثمت مندوحة عن هذا السكوت بسبب الظروف التى جرت فيها هذه المحادثات بين لندن والقاهرة . وبالرغم من أن ذلك القلق كان من شأنه أن يزيد فى صعوبة مهتقى ، فقد أخذت على نفسى دون حرج أو غضاظة مسئولية هذا التأخير ، معتبرا أنه إذا أمكن الحصول على الايضاحات المطلوبة لم يكن وقتى قد ضاع سدى . والواقع أن هذه الايضاحات هى فى نظرى جميع لمصلحة المشروع . وكنت أرى أن تلك الايضاحات مع ما تضمنه المشروع من مزايا وفوائد تسمع لزملائى عند عرض المشروع عليهم بموازنة ما يبدو لهم فيه غير محجب ، فلم يكن لى إذن إلا غرض واحد وهو أن يجهود التقريب بين البلدين ، بقدر ما يترجم له ويعبر عنه مشروع المعاهدة ، يقدم على خروجه يكفل له النجاح .

ولقد كان بوسعى وأنا أطرح المشروع على زملائى أن أحصيه بما أراه من الايضاحات المستفادة من المحادثات التى تمت بها ، إلا أنه لعلنى أن التفسير الصادر من طرف واحد ليس ملزما للطرف الآخر ، كما لاحظتم سعادتكم ذلك بحق فى رسالتكم الأولى ، فقد حاولت بتلك الاستيضاحات ، لا استئناف البحث و مختلف المسائل للوصول فيها الى أكثر مما وصلت اليه عاداتنا ، وإنما الحصول على تأييد من جانبكم يبرر الليات والايضاحات ، التى يسوغ لى بحق أن أعتبرها منظوية فى اتفاقنا ، مترجمة عن حقيقة فكر كل من اشتركوا فى محادثات لندره .

ومن الملاحظات السالفة تبينون سعادتكم أنى إذا كنت لم أبلغ المشروع حتى الآن الى زملائى فأنما ذلك لأنى رأيت من المتعذر تأييد المشروع أمامهم بغير تلك الايضاحات التى كان يلوح لى تردد اللورد فى الموافقة عليها . ومع ذلك فقد اضطررت على أسف منى عقب وصول رسالتكم الثانية أن أبلغ المشروع الى مصطفى النحاس باشا وأقول "على أسف منى" لأنى لا أخفيكم أنه مع ترددكم فى الموافقة على الايضاحات المطلوبة يكون المشروع بحالة لا تستدعى الرضا به .

والواقع أن المسائل الباقية بلا حل هى على وجه الخصوص مسائل الجيش والبوليس ، ولما كانت الملاحظات التى أبلغتها الى اللورد لويد بشأنها هى نفس ما ذكرته فى الملاحظات العامة على المشروع البريطانى الأول وفى مناقشائى بلندن ، وكانت النصوص قد وضعت بقصد ارضائى فى هذه النقط فيحق لى أن أفهم أن تلك الملاحظات تضىء وتحدد مدلول النصوص الخاصة بهاتين المسألتين .

والآن وقد استؤنفت المحادثات فسأوفى سعادتكم عن طريق اللورد لويد بمذكرتين تكميليتين فى هاتين المسألتين وكذلك سأشارك مع اللورد لويد فى بحث مسألة المياه التى اتفقنا على وجوب تسويتها مع المعاهدة فى وقت واحد .

وزجائى أن تنفضى عاداتنا فى أقرب وقت الى الاتفاق التام على المسائل التى تحت النظر .

وتفضلوا سعادتكم بقبول الخ

١٨ فبراير ١٩٢٨

مذكرة

عن مسألة الضباط البريطانيين المستخدمين بالجيش المصرى

ان الملاحظات التى قدمتها عن هذه المسألة تختوى على نقطتين : الأولى هى أن المذكرات التى تبودلت فى شهر يونيه الماضى لم يقصد بها الاضابطان بريطانيان هما المفتش العام ومساعداه ، والثانية هى أن تلك المذكرات أيدت اختصاصات المفتش العام على الصورة التى قررت بها فى مرسوم يناير سنة ١٩٢٥

ولست أدري اذا كانت صعوبة الوصول الى اتفاق على هذا الأمر يتلاق بالنقطة الأولى أو بالنقطة الثانية أو بهما معا . على أى فى تقرير هذين الأمرين لم أخرج عن نصوص تلك المذكرات التى راعيتها بدقة ، فهل توجد اعتبارات أخرى تدعو الى تغيير المعنى الواضح لتلك النصوص ؟

أما فيما يتعلق بمدد الضباط البريطانيين فى الجيش فيلاحظ قبل كل شئ أنهم ، فيما عدا المفتش العام ومساعداه ، وبعض جاوئسية ومستخدمين هم بطبيعة الحال خارج دائرة هذا البحث ، عشرة ضباط عدا . ومن بين هؤلاء العشرة طبيبان وخمسة معلمون أو مدرسون وثلاثة فى سلك الجيش وهم مديرفهم المهمات ومدير الموسيقى وضابط بيئة أركان حرب .

وعلى هذا فانه ، فيما عدا الخمسة المدربين الذين نص على حالتهم ومركزهم فى المادة الخامسة من المشروع التى تتمهد الحكومة بمقتضاها بأنها اذا رأت ضرورة استخدام مدربين من أجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين ، لا يتصور أى سبب من أسباب السياسة العامة يدعو الى التمسك ، فوق المفتش العام ومساعداه ، بالخمسة الضباط المرؤوسين الآخرين بعد انتهاء مدة عقودهم .

فالذا كانت الفقرة (٢) من الملحق (١) لا يمكن أن تكون قد قصدت لغیر استبقاء المفتش العام ومساعداه فيبقى بعد ذلك تعيين اختصاصاتهما ، ومن الواضح أن مساعد المفتش العام ليس له اختصاصات خاصة بذاته وإنما تقتصر اختصاصاته فى مساعدته للفش العام فى حدود اختصاصات هذا الأخير وتولى هذه الاختصاصات نفسها عند غيابها .

لم يبق بعد هذا الا معرفة اختصاصات المفتش العام وقد بسطت هذه المسألة فى المذكرتين المصريتين المؤرختين ١٤ و ٣ يونيه سنة ١٩٢٧ بما فيه الكفاية . والواقع أنه اذا نظرنا الى المسألة من وجهة تاريخ مرسوم سنة ١٩٢٥ ، أو نظرنا اليها من وجهة نظام وزارة الحربية بجزء من هيئة وزارية مسئولة ، أو نظرنا اليها اخيرا من وجهة حسن نظام العمل فى مجلس الجيش ولجنة الضباط ، والمفتش العام عضو فى كليهما ، لا يمكن التسليم بأن يكون للفش العام اختصاصات من شأنها أن تمارس أو أن تعطى تصرفات ذلك المجلس أو تلك اللجنة أو تصرفات الوزير المسئول .

وان مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى كان استنكس باشا من العاملين على اصداره لم يزل معمولا به ، وبناء على ذلك فحق حدود ذلك المرسوم يجوز للفش العام ويجب عليه أن يباشر اختصاصاته .

مذكرة

عن الموظفين البريطانيين في البوليس والأمن العام

عزل هؤلاء الموظفون كثيرهم من الموظفين الأجانب الذين في خدمة الحكومة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ . والواقع أن كل من كان لم بمقتضى هذا القانون أن يدفعوا بزيادة قد فعلوا ذلك ، ولم يحتفظ بهم في وظائفهم بعد انقضاء مدة الخيار الذي أعطى لهم إلا بموجب عقود لمدة مختلفة .

وما لم ينكر معنى وأثار ذلك القانون الذي هو من ناحية أخرى معاهدة مبرمة بين إنجلترا ومصر فيجب عدلا ألا يكون أولئك الموظفون موضوع أية تسوية في مشروع المعاهدة .

وهؤلاء الموظفون هم أولى الموظفين بالألا يكونوا موضوع حكم خاص في المعاهدة ، فانه لما كان الغرض من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ هو أن تسترد مصر حريتها في أمر الموظفين الأجانب ، فأول ما يجب أن يمتنع ذلك الغرض فيه وبصده ، هو البوليس ، إذ كان يعد من أخص أعمال الدولة المستقلة ، وأقواها دلالة وأوضحها مظهرها لسلطتها .

لذلك كنت - فيما أنهم من الفقرة (ج) من الملحق (٢) - على يقين من أن هذا النص الذي يتحدث عن حالة إصلاح نظام الامتيازات ، لا يمكن أن يهدف للحكم بشأن الحالة التي لا تتصح فيها المفاوضات الخاصة بذلك الإصلاح . ولوضع هذه الفقرة أصل وأسباب لا تجعل محلا لأن يستخرج منها أى حجة أو دليل عن أى حالة غير الحالة التي نص عليها فيها .

ولكى ينهض الدليل على أن ذلك الاتفاق يؤخذ منه بطريق الدلالة أنه يجوز ، في حالة فشل المفاوضات الخاصة بإصلاح نظام الامتيازات الأجنبية ، الاحتفاظ بالموظفين الأجانب في البوليس بما لهم الآن من الاختصاصات العامة ، يجب بداهة أن يفترض أن وجود أجانب في خدمة البوليس هو بذاته إحدى الضمانات التي يقوم عليها نظام الامتيازات ، وأن المفاوضات في موضوع إصلاح هذا النظام لن تنفل بناء على ذلك البحث في المسألة سواء للاحتفاظ بتلك الضمانة أو لئلا تهاجم للاستعاضة منها بمحل يقرب منها قليلا أو كثيرا . وأنه إذا كان مشروع المعاهدة قد احتفظ موقتا هؤلاء الموظفين وبيتهم الاتفاقات مع الدول ، فقد كان الغرض الأساسي من ذلك إدخال الطمأنينة على نفوس الأجانب حتى يتيسر بالاتفاق مع الدول أن يستبدل بالحالة الحاضرة حالة مرضية مثلها .

على أنه لا جدال في أن مسألة البوليس ليست من المسائل التي يقع عليها ويحقق بها نظام الامتيازات ، وأن ليس للأجانب حق امتياز ما من هذه الناحية ، وأن هذه المسألة لن تتطرق ولم تكن لتنتظر في سياق المفاوضات بشأن إصلاح نظام الامتيازات ، وأنه سواء أنجحت هذه المفاوضات أم فشلت فلن يكون لمسألة البوليس أى أثر في نجاحها أو فشلها .

إذن فلا يمكن القول بأن الفقرة (ج) من الملحق (٢) تؤدي إلى حل لمسألة البوليس في عمومها إذ ليس لهذه المسألة صلة بالفرض الوارد فيها .

ولاستبانة مدلول الفقرة المذكورة يجب أن يذكر أنه لما طرح على بساط البحث مسألة توسيع اختصاص الحاكم المختلطة في مواد العقوبات ، دعت الحال بالضرورة إلى البحث في نظام تحقيق الجنائيات . وقد اتفقت الآراء في هذا الموضوع على وجوب إقرار بعض أحكام خاصة تهمي بها الصفة الأجنبية للقضاة . وكان من بين هذه الأحكام بحسب مشروع السير مسل هرسن حكم ينول تلك الحاكم حق تنفيذ أوامر القبض والضبط على الأجانب وفتيش مساكنهم بواسطة ضباط بوليس من الأجانب ، فكان من المتعذر ، لجعل ذلك الحكم يمكن التنفيذ ، التصكير في استخدام عدد من الضباط في الحاكم لأداء ما يهد إليهم من تلك المهام .

وإذ كان الاقتراح باستبقاء موظفي البوليس والأمن العام قد تقدم به المشروع البريطاني الأول من قبل، وكنت قد دفعته بنفس الجيج والبراهين المبسطة آنفا سواء كان ذلك في الملاحظات العامة أم في محادثتنا في الصيف الماضي، فقد تراءى لنا الخروج من هذا المأزق أن المحاكم المختلطة لن يكون لها في تعيين الضباط المذكورين طريقة أمثل من اختيارهم من هيئة الموظفين الحالية في بوليس المدن والأمن العام . ومع أنه من الواضح أن ليس ثمة ارتباط أصلا بين إصلاح نظام الامتيازات وأعمال البوليس بوجه عام ، فقد رأينا أننا إذا جعلنا أجل الاحتفاظ هؤلاء الموظفين تاريخ الاتفاق مع الدول نكون قد ضمننا لهم البقاء في الخدمة حينئذ من الزمن . وقد كان هذا الضمان الذي يجب أن يعد كافيا أقصى ما كان في وسعي التسليم به . والواقع أن استبقاء أولئك الموظفين بعد عقد المحالفة ، كان على سبيل التسهيل من الجانب المصري ولم يكن استمرارا لحق مكتسب ، فليس من وجه لأن يزعم أن هؤلاء الموظفين المذكورين أن يبقوا في الخدمة بحكم المعاهدة لأجل غير مسمى . إذ أن ذلك لا مبرر له .

ولقد اقترح عرض هذه المسألة على جمعية الأمم ولكن يلوح لي أن هذا الحل لا يمكن للحكومة المصرية قبوله ، فإن من حقها اعتبار هذه المسألة من مسائل الإدارة الداخلية البحتة التي ينبغي البت فيها منذ الآن . ولذلك أقترح حلها وضع نظام لاحتلال المصريين تدريجيا محل الموظفين الأجانب في البوليس والأمن العام في مدى ثلاثة أعوام أو خمسة وتقسيم أولئك الموظفين إلى ثلاث فئات أو خمس بحسب ما تدعو إليه الأحوال ففي نهاية كل سنة تترك فئة منهم وظائفها ليحل مصريون محلهم فيها بحيث لا ينتهي العام الثالث أو الخامس حتى يكون كافة الضباط الموجودين في خدمة الحكومة قد تحلوا عن مراكزهم .

وإني شخصيا أرى أن هذا الحل جائز القبول وفي مصلحة العمل وفائدته

[الرفقة رقم ٢١]

الرسالة الثالثة

من السير أوسطن تشمبرلن الى دولة ثروت باشا

تلقيت الرسالة التي تفضلتم دولتكم بإبلاغى إياها بواسطة اللورد لويد ، واننى لسعيد أن أستخلص منها أنكم تشاطروننى الرغبة الأكيدة فى الوصول الى اتفاق فى أقرب وقت ممكن .

فلقد أهتمونى دولتكم صراحة فى خلال إحدى محادثاتنا الأولى فى الصبف الماخى أنكم تعتبرون إبرام اتفاق بين البلدين ، كالاتفاق الذى وضعنا صيته فيما بعد ، عملا جليلا يرغب من شأن واضعه ويعلى من ذكره . وتذكرون دولتكم كذلك أننى فى أثناء زيارتكم الثانية لهذه البلاد فى العام الماخى سالتكم رأيكم الصريح فى المساعدة التي يراد إبرامها فأجبتكم بأنكم تأخذون على فسخكم العهد بأن تجعلوا كل اتفاق يمكن أن تتفق عليه أمرا ذاتيا لكم وأن تؤيدوه بقوة نفوذكم كما أيد هر شترزيمان والدكتور لوثر مساعدة لوكازنو وحملأ أبناء وطنهما على قبولها . وقد أوضحت لدولتكم أن نيائى تطابق نيائكم من هذا الوجه . وبناء على هذه التاكيدات من جانب دولتكم وعلى ما اتفقنا عليه من أن النص الذى أقرره نهائيا هو الحد الأقصى الذى لا يستطيع أى منا أن يتجاوز أو يتزلزله ، أمكننى بعد ختام المناقشات أن أكشف زملائى بنص المعاهدة التي تفاوضنا فيها معا وأن أحصل على مصادقهم عليها . لذلك لم أستطع أن أثبت الأسباب التي حلت دولتكم على تأخير توقيع وثيقة صرحتم منذ شهر نوفمبر الماضى بالموافقة عليها ، تأخيرا ليس من شأنه — بحسب ما أرى — تذليل الصعاب التي أعلم أنها محيطة بكم والتي كنتم ، بحسب ما يؤخذ من تصريحاتكم نفسها ، على ثقة من التغلب عليها .

على أنى لم أستطع فيما يختص ببعض المسائل أن أساير دولتكم فيما جاء بالوصالة التي يعتم بها الى من التذليل والاشارة فقد وضع المحقق (١) والمحقق (٢) (ج) من المعاهدة عن مسألتى الجيش والبوليس ، وافقنا فى لندره اتفاقا تاما على النصوص ، وهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جدا ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى ، فلا يمكن أن تكون ثمت مسألة تفسير نصوص . ومع ذلك فرغبة فى اجابتكم الى ما رأيتم عرضت حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجود التساهل ما لو نفذ لحد مخالفة للنص الذى تمت الموافقة عليه فى لوندريه . أما ما يتعلق بالجيش المصرى لحكومة حضرة صاحب الجلالة مستمدة منقشة فى أن تستبدل بالنظام الحالى بمئة عسكرية بريطانية ، وأما ما يتعلق بالبوليس فقد اقترحت بصدده عرض المسألة على مجلس جمعية الأمم بعد زمن قصير لا يتجاوز بعض السنوات وقد همدت الى اللورد لويد أن يسطر لدولتكم بإسهاب وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة فى هاتين المسألتين .

أما المسائل الثانوية الخاصة بالامتيازات وتوزيع مياه النيل فقد اتفقنا كالاتا على أن نتبادل عند اعتماد المعاهدة مذكرات بتسويتها ، ولقد صرحتم دولتكم بالموافقة على المبادئ الواردة فى التشريعات الملصقة بالمعاهدة ، فإذا كانت التفاصيل بحاجة الى الوضع والتحديد فلا بد من مفاوضة بشأنها فى القاهرة ، كما يجب كذلك المفاوضة بشأن بمئة عسكرية بريطانية ، على أنه لا يمكن فى أى حال من الأحوال أن يسرى مفعول التسويات التي ستوضع فى هذا الصدد قبل نقاذ المعاهدة نفسها أى قبل التصديق عليها . ومفاوضات من هذا القبيل لا يجوز أن يترتب عليها تأخير فى توقيع المعاهدة التي تم الاتفاق على نصها منذ ثلاثة أشهر بين دولتكم وحكومة حضرة صاحب الجلالة .

وكما سبق لى ملاحظته لا أكاد أدرك الفاعلة أو الغرض من التأخير الى ما بعد الآن ، كما أنى أعيد لفت نظر دولتكم الى أن نشر الوثائق هنا لا يمكن تأجيله لمدة طويلة ولهذا يسرنى أن أقف فى أقرب وقت ممكن على التاريخ الذى عزمتم على توقيع المعاهدة فيه لييسر من جانبنا أن نستغل بالمعدات اللازمة ومع هذا فأنى أرجو أن تسجلوا دولتكم بإبلاغ نص المعاهدة الى زملائكم متنا لتأخير لا لزوم له ما

[الوثيقة رقم ٢٢]

كتاب

من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء الى
اللورد لويد المندوب السامي لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في مصر
بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨

حضرة صاحب القضاة

أتشرف بإخبار فخامتكم أنه عملا برغبة سعادة السير أوستن تسمبلن في الرسالة التي أبلغني إياها بواسطتكم ،
قد عرضت على زملائي مشروع معاهدة التحالف الذي أفضت اليه محادثاتنا في الصيف الماضي وأعطتهم ملما
بالأدوار المختلفة التي صرت بها هذه المحادثات وبالمذكرات التي تبودلت والمناقشات التي جرت بعد ذلك .

فرأى زملائي أن المشروع لا يتفق في أساسه ونصومه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكري
البريطاني شرعا .

بناء على ذلك عهد الى زملائي في ابلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسمعون
قبول هذا المشروع .

فأرجو من فخامتكم أن تتكرموا بإبلاغ ما تقدم الى سعادة السير أوستن تسمبلن وأن تعربوا له في الوقت نفسه
عن خالص شكري لما أبداه من الاستعداد الودي في هذه المحادثات منذ بدئها .

وانى أغتنم هذه الفرصة لأشكر لفخامتكم أيضا ما لقيته منكم من دلائل الود في اجتماعاتنا بشأن مشروع المعاهدة
ولأعرب لفخامتكم عن عظيم احترامي ما

الامضاء : (عبد الخالق ثروت)

رئيس مجلس الوزراء

كتاب

من دولة ثروت باشا الى اللورد لويدي ختمت المحادثات

صاحب الفخامة

أتشرف بأن أرجوكم التفضل بإبلاغ الرسالة الآتية الى صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلين :

"تلقيت على يد صاحب الفخامة اللورد لويدي الرسالة التي تفضلتم بإرسالها الى في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ جوابا على رسالتي بتاريخ ١٨ منه واني أبادر الى الإجابة عليها مكررا لسعادتكم صادق شكرى لما أسلفتم من المعاونة وأظهورتم من روح التوفيق في محادثتنا ومراسلاتنا .

ولقد أشرت لسعادتكم منذ بدأت هذه المحادثات — وكررت هذه الإشارة مرارا فيما بعد — الى ما كنت أتوقعه من الصعاب في مصر لاسيما فيما يتعلق بالمسألة العسكرية ، ولهذا استجذبت بهتكم وميلكم الى التوفيق لتبينوني على تقديم مشروع معاهدة الى وطني يكفل له الحرية في استعمال الاستقلال ، ويذهب بكل أثر لسوء الظاهر بين القطرين ، ويوطد دعائم الصداقة بينهما ، ويفيد مصر ثمة انجلترا بها ، ويسمح لها بأن تقدر في استئثار وحسن تفاؤل بحبي اليوم الذي لا تأتي بريطانيا العظمى فيه الاعتماد على حلفائها المصريين الأتفاء في أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية بالقطر المصري . وعلى هذا الوجه كانت مسألة وجود الجيوش البريطانية في بعض جهات القطر المصري تبدو — بقدر ما يكون قد قدر لها من مخرج محتمل — أدنى للقبول وتؤخذ بحل نفسها . وتذكرون سعادتكم أني ، تسهلا للاتفاق بين القطرين ، طالما أصريت عن شديد رغبتي في أن لاتضمن المعاهدة غير الضمانات الأساسية ، وأن يسقط منها لذلك ما عداها من الضمانات التي ، مع أنها ليست كما لا غنى عنه لانجلترا ، تبدو قيودا لسيادتنا ، وقد تؤثر في مزاي الاتفاق تأثيرا سيئا أو تعديلا .

وتذكرون سعادتكم أيضا من غير شك أن المفاوضات الحقيقية كان يجب بحسب ما كنا نراه نحن الاثنين أن تبشر في مصر ، متى تمت الموافقة بمبدئي على المشروع مني أولا ثم من زعيم الأغلبية ورأينا معا أنه صالح لأن يكون أساسا للمفاوضات الرسمية .

نعم قد فهمت من أقوال سعادتكم في خلال مناقشاتنا أن النتيجة التي وصلنا اليها هي قصارى ما يتزل عنه حكومة صاحب الجلالة البريطانية واني قد اعتبرت هذه النتيجة من ناحيتي الصالحة للقبول في مجموعها . ولكن لعلكم تذكرون أو لعلكم علمتم من غير شك أن نصوص المشروع وضعت على أثر المناقشات التي دارت في أثناء زيارتي الأخيرة القصيرة للمدينة لندره ؛ بل إن بعض هذه النصوص لم توضع في صيغتها النهائية إلا عقب عودتي الى القاهرة . ولما كان قد أريد بهذه النصوص التسليم بالاعتبارات التي كنت أبديها ، فقد كان المفهوم طبعاً أن يكون لها مدلول المعاني التي اتفقتنا عليها ، على أنها في الواقع تضمنت صيغا يجوز أن تقول على وجوه مختلفة بل أولت فعلا بتلك الوجوه المختلفة .

وقد لاحظت فيما بعد أن سعادتكم تيلون الى عرض المشروع ، الذي وضع ، بمجالته على زعيم الأغلبية وعلى زملائي . فلكي أتمكن في هذه الحالة من بسط مرامي المعاهدة وحقيقة مدلولها ومن الإجابة على الأسئلة التي لاقتبت أن توجه الى رأيت أنه لا غنى عن ايضاح النصوص بحيث يمتنع كل سوء تفاهم بصيغها .

ولم يكن يوسعي مع الأسف أن أوافق على ما أشير اليه من ترك ما ورد في المعاهدة من المسائل الفاضلة على أن تطرح بعد التوقيع على المعاهدة لتسليم جمعية الأمم ، فإن المادة الرابعة عشرة من المعاهدة قائمة كما ذكرتم لسعادتكم في رسالتي بتاريخ ١٨ الجاري (فبراير) على فرض امكان حلوت صعوبات لم تكن متوقعة في وقت وضعها ، لا الصعوبات الحالية التي يقصد بالمعاهدة تسويتها وحلها .

ومما اغتبطت به أني ألقيت سعادتكم لم تروا فقط أن موقفي كان له ما يبرره بل انكم تبينتم أن ما أوردته خلال مناقشاتي مع نخامة المندوب السامي بيانا وتأييدا لما ذهبت اليه في تفسير النصوص كان تصورا صحيحا لما تبودل من الآراء في لندره .

ومع هذا فقد بقيت مسألتان مهمتان لم أعلق بشأنهما البيانات الايضاحية الملائمة وهما مسائل الجيش والبوليس وقد أرسلت اليكم بواسطة نخامة اللورد لويد مذكرتين عنهما أذكر سعادتكم فيهما بوجهة النظر التي بسطتها في لندره وأقترح في احدهما بالنسبة لحالة لم يرد بشأنها نص في المعاهدة حلا مستمدا من روح محادثاتنا ومرامينا ، ولقد أوضح في الآن نفسه لفخامة اللورد لويد أنه لم يكن يوسى قبول الحل الذي عرض عن مسألة البوليس أو قبول تأجيل حل مسألة الجيش الى ما بعد التوقيع على المعاهدة .

ويسرني أن أصرح بأن نخامة اللورد لويد أبلغني عملا برسالة سعادتكم استعداده للتفاوضة في تأليف بثة عسكرية كالعنات الموجودة في اليونان وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما من البلاد المستقلة لتكون الاشارة اليها بديلا من نص المعاهدة الخاص بالجيش .

وعلى أي حال فاني لم أكن حتى ذلك التاريخ أبلغت نص المشروع ، ولا نتيجة ما تبذل من الآراء منذ عودتي الى القاهرة ، الى زملائي ولا الى زعيم الأغلبية اذ كنت أرى أننا لم نصل بعد الى نتيجة حاسمة في الموضوع .

ولست أنكر أن تبادل الآراء ظل بالنسبة للأسباب التي بسطتها في رسالتي السابقة أكثر مما كنا نستطيع تقديره له من الوقت ، كما أتى أفهم أن سعادتكم عملا على وضع حد لهذا التأخير قد رغبت الي بالحاح أن تنتقل الى ثاني مرحلة قدرناها للمشروع ، وهي ابلاغه الى زملائي وإلى زعيم الأغلبية ، دون انتظار لحل المسائلتين اللتين عرضت لهما في مذكرتي الأخيرتين ، مهما يكن من نتائج هذا الابلاغ . ولما كان زعيم الأغلبية وزملائي قد أعربوا لي من ناحيتهم عن رغبتهم في الوقوف على المشروع والمذكرات التي تبذلت منذ وضعه ، أيا كانت حالته الحاضرة ، فاني لم أجد بدا من الرضوخ لتلك الرغبة العامة .

حقا كنت آتمنى أن أصل بالمسائل كلها الى تمام الوضوح والنضوج وأن أصفى مسائل البوليس والجيش وتوزيع مياه النيل ، ولقد كان يمكني بهذا أن أطلع على زملائي ، مشروع اتفاق ، يحل جميع المسائل المعلقة مع الاحتفاظ بمسألة السودان السياسية ، ويتضمن جملة من المزايا المحسوسة ، لامشروعا يترك معلقا بعضا من المسائل التي تعبرها البلاد بحق أهمية كبيرة جدا . ويحل لذلك في طياته أسباب الاحتكاك والتصادم في المستقبل .

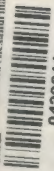
ولا أستطيع أن أعرب لسعادتكم عن كل ما أحسه من الأسف لفوات تلك الأمانة . على أن أسنى يخففه اقتناعي بأن الجهود التي بذلت من الجانبين في خلال الأشهر الأخيرة قد ساعدت بالأقل على التقريب بين وجهتي نظرنا وبالتالي على تمهيد الطريق لأن يقدر بين البلدين ذلك الاتفاق الذي كان ولا يزال من أعز أمانى الأمتين .

وإني أشكر لكم سلفا بإصاحب الفخامة ابلاغكم رسالتي هذه الى السيد أوستن تشمبرلن وأعظم هذه الفرصة لتجديد عهد احترامى الفائق ما

القاهرة في ٥ مارس سنة ١٩٢٨

ol.
3

Bibliotheca Alexandrina



0429611